

دور الخطاب السياسي للدولة المصرية في معالجة الأزمة الليبية

دراسة مقارنة بين فترة حكم الإخوان

وفترة حكم الرئيس / عبد الفتاح السيسي

إعداد / لواء أ.ح. / رأفت علي المدرس

ملخص الدراسة:

استهدفت الدراسة الكشف عن سمات وأطروحات الخطاب السياسي للدولة المصرية في معالجة الأزمة الليبية والقضايا التي ركز عليها، ودور القوى الفاعلة، وأوجه الاتفاق والاختلاف بين خطابات الدولة في مراحل الأزمة المختلفة، ومدى إسهام الخطاب الإعلامي الرسمي في تقديم حلول وبدائل سياسية لفض الأزمة. وهي دراسة وصفية، استخدمت منهج المسح، والمنهج المقارن، ومنهج تحليل الخطاب، كما استخدمت صحيفة تحليل الخطاب بالتطبيق على الخطابات الإعلامية الرسمية للدولة المصرية التي تم إلقاؤها في فترة كل من (حكم الإخوان، وحكم الرئيس / عبد الفتاح السيسي)، وبلغ عدد الخطابات عينة الدراسة ٣٩ خطاباً.

أهم النتائج:

فيما يتعلق بخطابات الأزمة خلال فترة حكم الإخوان المسلمين:

١. تنوعت الأطروحات التي تم تناولها بين الأحداث وسياق الحدث في أطروحة.
٢. تنوعت الأطر المستخدمة بين أطر تقديم الحلول وأطر طرح الأسباب.
٣. تحددت الأطر المرجعية التي استندت إليها الخطابات في المرجعية التعليمية والاقتصادية والإلكترونية والأمنية ومرجعية العلاقات الدولية.
٤. تنوعت القوى الفاعلة المشاركة في الخطابات الإعلامية الرسمية للدولة المصرية (عينة الدراسة) أثناء فترة حكم الإخوان المسلمين ما بين (رئيس الجمهورية المصري السابق "محمد مرسي"، رئيس المجلس الانتقالي الليبي "مصطفى عبد الجليل"، رئيس لجنة التخطيط بالمجلس الانتقالي الليبي "أمين بلحاج"، وزير خارجية ليبيا "رفيق عبد السلام"، رئيس الوزراء الليبي "عبد الرحيم الكيب"، رئيس المجلس

الأعلى للقوات المسلحة الفريق "سامي عنان"، رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الليبي اللواء "يوسف المنقوش"، رئيس الوزراء "هشام قنديل"، المواطنين الليبيين، مصدر مسئول بالقنصلية المصرية في طرابلس، رئيس البرلمان الليبي "محمد يوسف المقرئ"، وزير الخارجية المصري السابق "محمد كامل عمرو"، المتحدث باسم الخارجية الليبية، الفريق أول "عبد الفتاح السيسي"، رئيس الوزراء الليبي السابق "علي زيدان".

فيما يتعلق بخطابات الأزمة خلال فترة حكم الرئيس السيسي:

١. تنوعت الأطروحات التي تم تناولها بين الأحداث وسياق الحدث في أطروحة.
٢. تنوعت الأطر المستخدمة في الخطابات بين أطر تقديم الحلول وأطر طرح الأسباب.
٣. شملت الأطر المرجعية التي استندت إليها الخطابات كل من المرجعية السياسية والاقتصادية والإنسانية والأمنية ومرجعية العلاقات الدولية.
٤. تنوعت القوى الفاعلة المشاركة في الخطابات الإعلامية الرسمية للدولة المصرية (عينة الدراسة) أثناء فترة حكم الرئيس/ عبد الفتاح السيسي ما بين الرئيس/ عبد الفتاح السيسي، منظمة الأمم المتحدة، مجلس الأمن، اللجنة الأفريقية رفيعة المستوى المعنية بليبيا برئاسة الرئيس/ دنيس ساسو نجيسو، الرئيس/ أنستاسيادس (رئيس جمهورية قبرص)، الجيش المصري، الشرطة المصري، الرئيس/ دنيس ساسو نجيسو رئيس جمهورية الكونغو ورئيس اللجنة الأفريقية رفيعة المستوى، الرئيس/ بول كاجامي رئيس جمهورية رواندا، الرئيس/ سيريل رامافوزا رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، أعضاء ترويكا رئاسة الاتحاد الأفريقي، السيد/ موسى فقيه رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيدة/ أنجيلا ميركل المستشارة الألمانية، روسيا الاتحادية، القائد العام للقوات المسلحة الليبية المشير/ خليفة حفتر، رئيس البرلمان الليبي المستشار/ عقيلة صالح، الميليشيات العسكرية، التنظيمات الإرهابية، الأطراف الإقليمية، الرئيس/ قيس سعيد رئيس الجمهورية التونسية الشقيقة، السيد/ كيرياكوس ميتسوتاكيس رئيس وزراء الجمهورية اليونانية الصديقة، الرئيس/ كلاوس يوهانس الرئيس الروماني.

الكلمات المفتاحية: الخطاب السياسي للدولة المصرية - معالجة الأزمة الليبية -

الإخوان المسلمين - الرئيس عبد الفتاح السيسي

Summary

The role of Egyptian official political discourse in dealing with the Libyan crisis: A comparative study between the ruling era of Muslim Brotherhood and the President Abdel Fattah El-Sisi

The abstract:

The study aimed to examine the features and theses of the Egyptian official political discourse in dealing with the Libyan crisis and the role of this discourse in providing solutions to this crisis. It was a descriptive study; it used the survey, comparative and discourse analysis methods. It depended on the discourse analysis tool, applying to a sample of 39 discourses in the ruling era of Muslim Brotherhood and the President Abdel Fattah El-Sisi.

The main results:

Regarding the ruling era of Muslim Brotherhood:

1- The discourse dealt with different issues through many theses which included the event and the event context in a thesis.

2- The frameworks varied between providing solutions and proposing reasons.

3- The references, which the discourse relied on, determined in the educational, economic, electronic, security, and international relations references.

4- The discourse indicated to many active forces, such as the former Egyptian President "Muhammad Morsi", the head of the Libyan Transitional Council "Mustafa Abdel Jalil", the head of the Planning Committee of the Libyan Transitional Council "Amin Belhaj", the Libyan Foreign Minister "Rafik Abdel Salam", the Libyan Prime Minister "Abdel Rahim al-Keeb", the Chairman of the Supreme Council of the Armed Forces "General Sami Anan", the Chief of the General Staff of the Libyan Army "Major General Yusef al-Manqoush", the Prime Minister "Hisham Qandil", the libyan

citizens, an official source at the Egyptian Consulate in Tripoli, the Libyan Parliament Speaker "Mohamed Youssef Al-Maqrif", the former Egyptian Foreign Minister "Mohamed Kamel Amr", the Libyan Foreign Ministry spokesman, the General "Abdel Fattah Al-Sisi", and the former Libyan Prime Minister "Ali Zaidan".

Regarding the ruling era of the President Abdel Fattah El-Sisi:

1- The discourse dealt with different issues through many theses which included the event and the event context in a thesis.

2- The frameworks varied between providing solutions and proposing reasons.

3- The discourse relied on many references, such as the educational, economic, electronic, security, and international relations references.

4- The discourse indicated to many active forces, such as the President Abdel Fattah El-Sisi, the United Nations Organization, the Security Council, the African High-level Commission in Libya headed by President Denis Sassou Nguesso, the President of the Republic of Cyprus, the Egyptian Army, the President/ Denis Sassou Nguesso, the President of the Republic of Congo, the President of the Republic of Rwanda, the President of the Republic of South Africa, the Members of African Union, the Chairperson of the African Union Commission, Mrs. Angela Merkel, the Russian Federation, the Commander-in-Chief of the Libyan Armed Forces, the Speaker of the Libyan Parliament, the military militias, the terrorist organizations, the regional parties, the President of the Republic of Tunisia, as well as the Romanian President.

Keywords: The political discourse of the Egyptian state - The Libyan crisis - The Muslim Brotherhood – The President Abdel Fattah El-Sisi – Discourse analysis

مقدمة

يعتبر الخطاب السياسي الرسمي الأكثر تأثيراً، كونه يتناول نصوصاً وسياسات وقرارات سياسية متعلقة بالعلاقات الإقليمية والدولية والإستراتيجية للسلطة الحاكمة للدولة، ويعد من خلال مضمونه وأهدافه مصدراً للتوجهات والتصورات الفكرية والسياسية والأيدولوجية، وتلجأ إليه السلطة لإضفاء المشروعية على قراراتها، ومشاركة الشعب فيها، إلا أن له دوراً خاصاً كونه صادراً عن رئاسة الدولة.

عمدت النخب الحاكمة عبر التاريخ إلى توظيف العديد من الأدوات من أجل تسويق برامجها، ومثلت الخطابات السياسية أحد أهم هذه الأدوات والوسائل، وخاصة في ظل الصراعات والتجاذبات السياسية، وأصبح الخطاب السياسي يمثل أفكاراً ويحمل رسائل عديدة تجاه أطراف مختلفة، هدفه التعبير عما يريد ولمن يريد، لتحقيق أهدافه ونشر رسالته وخاصة للحصول على دعم النخبة السياسية للسياسة العامة وتوجهاتها.

ويرى البعض أن وسائل الإعلام تعمل كمؤثرات يتم توظيفها في الصراع وتخضع لتأثيرات مجموعة كبيرة من المتغيرات سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو تنظيمية، في حين يرى البعض الآخر أن وسائل الإعلام وبخاصة المرئية منها تمارس دوراً فاعلاً في إدارة الصراعات المختلفة، بل إنهم ذهبوا إلى التأكيد على أن وسائل الإعلام هي التي تشكل الصور الذهنية عن العالم الخارجي لدى الجماهير.

وبالنظر إلى الأحداث والأزمات العربية الراهنة، نجد أن الدولة المصرية تؤدي دوراً فاعلاً في الإسهام في إنهاء الأزمات في المنطقة العربية وإعادة الاستقرار، لما لها من قوة ومكانة، إضافة لموقعها الجغرافي ودورها التاريخي، حيث تستند السياسة المصرية تجاه الأزمات في المنطقة العربية إلى عدة مرتكزات تلخص في الحفاظ على الأمن القومي المصري وما تمثله تلك الملفات من تهديد لأمن واستقرار مصر، بالإضافة إلى الالتزام التاريخي لمصر تجاه الدول العربية.

مُشكلة الدراسة:

نظرا لأن الخطاب الإعلامي الرسمي الداخلي والخارجي يوضح مسار تعمق العلاقات أو تغير السياسات بين الدول وبعضها البعض، لذا جاءت مشكلة الدراسة معنية بـ "الكشف عن سمات وأطروحات الخطاب والقضايا التي ركز عليها ودور القوى الفاعلة، وأوجه الاتفاق والاختلاف بين خطابات الدولة في مراحل الأزمة المختلفة، ومدى مساهمة الخطاب الإعلامي الرسمي في تقديم حلول وبدائل سياسية لفض الأزمة وكذلك تحريك قوى فاعلة جديدة داخل الدولة".

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في كونه إضافة بحثية من الممكن أن ينطلق منها الباحثون من خلال النتائج المتحصل عليها واعتمادها كدراسة سابقة بحيث تساهم في الدراسات المستقبلية كنقطة انطلاق، وهي تركز في التعرف على الخطاب السياسي الإعلامي بصفة خاصة، وكذلك تستمد أهميتها من حداثة استخدام تحليل الخطاب في البحوث والدراسات الإعلامية العربية عامة، مع تركيز بحوث الإعلام على التحليل الكمي بينما قلت الدراسات الكيفية، ومن ثم قلت الكتابات النظرية والتطبيقية العملية في مجال تحليل خطاب الذي يعد التعرف عليه وعلى أنواعه واستخداماته في حد ذاته أهمية وضرورة لدى الباحثين في المجال الإعلامي.

تساؤلات الدراسة:

- ١) ما الأطروحات التي تم تناولها في الخطاب الإعلامي الرسمي المصري (محل الدراسة) خلال فترة الدراسة؟
- ٢) ما الأطر المرجعية التي تم الاستناد في الخطاب الإعلامي الرسمي المصري (محل الدراسة) خلال فترة الدراسة؟
- ٣) ما أهم القوى الفاعلة كما عكسها الخطاب الإعلامي الرسمي المصري (محل الدراسة) خلال فترة الدراسة؟
- ٤) ما الأسباب والحلول التي طرحتها تلك الخطابات الإعلامية (محل الدراسة) خلال فترة الدراسة؟

أهداف الدراسة:

تسعى دراسة تحليل الخطاب إلى تحقيق هدف رئيسي وهو "رصد وتحليل الأساليب والإستراتيجيات الموجودة في الخطاب الإعلامي الرسمي للدولة لمعالجة الأزمة الليبية خلال فترة كل من (حكم الإخوان، حكم الرئيس/ عبد الفتاح السيسي)، وقد انبثقت من هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية، وهي كالتالي:

- ١) رصد الأطروحات التي تم تناولها في الخطاب الإعلامي الرسمي المصري (محل الدراسة) خلال فترة الدراسة.
- ٢) تحديد الأطر المرجعية التي تم الاستناد إليها في الخطاب الإعلامي الرسمي المصري (محل الدراسة) خلال فترة الدراسة.
- ٣) التعرف على القوى الفاعلة كما عكسها الخطاب الإعلامي الرسمي المصري (محل الدراسة) خلال فترة الدراسة.
- ٤) الكشف عن أهم الأسباب والحلول التي طرحتها تلك الخطابات الإعلامية (محل الدراسة) خلال فترة الدراسة.

الدراسات السابقة (البحوث الخاصة بتحليل الخطاب الإعلامي):

تناولت تأثيرات وسائل الإعلام الجديد على السياسة، حيث تم رصد الدراسات التي تناولت تأثيرات وأدوار وسائل الإعلام الجديد السياسية، وقد تنوعت التأثيرات والأدوار ما بين دورها في المشاركة السياسية، الإقناع السياسي التحولات السياسية، الحشد والتعبئة، الإقناع السياسي، تعزيز الديمقراطية وقيم المواطنة، وذلك باعتبارها أدواراً هامة وفاعلة في التأثير على العملية السياسية والذي يعد القرار السياسي أحد النواتج النهائية لها.

تستهدف دراسة منى الطوخي (٢٠٢٢)^(١) الكشف عن أطر معالجة الصحف الإلكترونية للأزمات الخارجية، بالتطبيق على أزمة مصر وتركيا، من خلال تحديد المواد التحريرية الصحفية والأطر الإعلامية المستخدمة، وأهداف المواد الصحفية، والقضايا التي تناولتها، وهي دراسة وصفية، استخدمت منهج المسح، وأداة تحليل المضمون بالتطبيق على جريدة الأهرام، وجريدة اليوم السابع في الفترة ما بين نوفمبر ٢٠١٩ إلى يناير ٢٠٢٠م بأسلوب الحصر الشامل، واعتمدت على نظرية تحليل الأطر.

وتمثلت أهم نتائج الدراسة: برز الخبر الصحفي كأبرز بين الفنون الصحفية المستخدمة في عرض أزمة مصر وتركيا بالصحف محل الدراسة بنسبة بلغت (٥٢%) يليه التقرير الصحفي بنسبة بلغت (٣٢%)، واستخدمت الصحف (محل الدراسة الصورة الشخصية على أوسع نطاق بفنونها الصحفية بنسبة بلغت (٤٥%)، يليها صور من موقع الأحداث بنسبة بلغت (٣٠%). وغلبت الاستمالات العقلانية المستخدمة في المواد الصحفية المصاحبة لعرض أزمة مصر وتركيا بنسبة بلغت (٩٢%)، وتنوعت القوى الفاعلة للمواد الصحفية المتناولة لأحداث أزمة مصر وتركيا، وشمل الجانب الإيجابي للقوى الفاعلة المسؤولين بوزارة الخارجية والجمهور المصري والتركي والمؤسسات الدينية المصرية، وشمل الجانب السلبي والسيء كل من الرئيس التركي والإرهابيين.

هدفت دراسة دعاء فكري (٢٠٢٢)^(١) إلى التعرف على كيفية معالجة أزمة العمالة المؤقتة في ظل انتشار كوفيد ١٩ بالصحف الإلكترونية المصرية خلال عامي (٢٠٢٠ - ٢٠٢١) مستخدمة منهج المسح باتباع أسلوب المسح الشامل لثلاث صحف إلكترونية (الأهرام، اليوم السابع، الوطن) للتعرف على سمات العينة وخصائصها من جهة، وطبيعة المضامين المثارة وأهداف المعالجة لأزمة العمالة المؤقتة من جهة أخرى، واستخدمت الدراسة لجمع البيانات استمارة تحليل مضمون طبقت على تلك الصحف في الفترة الزمنية من مارس ٢٠٢٠ إلى ديسمبر ٢٠٢١.

ومن أهم نتائج الدراسة: جاء موضوع استعدادات تحركات الحكومة والبرلمان لحل الأزمة في الترتيب الأول وجاء إطار المشاركة المجتمعية لدعم العمالة المؤقتة في الترتيب الأول من إجمالي أطر الحلول المقترحة لحل أزمة العمالة المؤقتة في ظل انتشار فيروس كورونا.

رصدت دراسة حسن فرحات (٢٠٢٢)^(٢) المبادرات الرئاسية في مجال الصحة منذ عام ٢٠١٨ إلى ٢٠٢١، من خلال تحليل مضمون عينة من صحف (الأهرام، والوفد، والشروق)، وبيان الفروق بينها في المضامين، بهدف تقديم صورة واقعية عن جهود الصحف المصرية اليومية في نشر المعرفة بالمبادرات الصحية.

عكست نتائج الدراسة عدة جوانب، منها: بلغ حجم الموضوعات المنشورة عن المبادرات الصحية (١٣٠) موضوعاً، من إجمالي (٤٨٠) عددًا خضع للدراسة التحليلية، وهو

الحجم المتواضع لا يتناسب مع أهمية الموضوع لحياة الإنسان والحفاظ على صحته وحمايته من الأمراض المنتشرة. استخدمت موضوعات المبادرات الصحية منبراً صحفياً لجذب انتباه القراء لمحتوى الصحيفة، فقد اهتمت بنشر موضوعات معينة عن المبادرات الصحية في الصفحة الأولى بصحف الدراسة، التي يمكن صياغتها كحدث إعلامي مثير، ومن ذلك: أنواع المبادرات الصحية ونطاق فعاليتها وما حقته من إنجازات ونشاطات للمحافظة على الإنسان، والاحتفاء بهذه الإنجازات الجديدة، وانعكاساتها على صحة الإنسان المصري، والإشادة الدولية بالجهود المصرية في مجال المحافظة على صحة الإنسان وتطوير الخدمات الصحية.

حددت دراسة وفاء سالم (٢٠٢٢)^(٤) أطر تناول مواقع الصحف الإلكترونية (الأهرام، الوفد، اليوم السابع) لنتيجة الثانوية العامة (٢٠٢٠/٢٠٢١)، واتجاه الجمهور من أولياء الأمور نحوها، وهي دراسة وصفية اعتمدت على منهج "المسح الإعلامي" بشقيه الوصفي والتحليلي الميداني، واستخدمت أداة "تحليل المضمون" و"استمارة الاستبيان" بالإضافة لعدة مقاييس أخرى لجمع البيانات، واعتمدت على نظريتي "تحليل الإطار الإعلامي" و"الاستخدامات والإشباع" كإطار نظري للدراسة، وتمثل مجتمع الدراسة التحليلية في عينة من الصحف الإلكترونية (الأهرام، الوفد، اليوم السابع)، كما تمثل مجتمع الدراسة الميدانية في عينة من "أولياء الأمور" من الذكور والإناث ممن لهم أبناء بمرحلة الثانوية العامة.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أن هناك اهتمام كبير من مواقع الصحف الإلكترونية محل الدراسة بتناول نتيجة الثانوية العامة (٢٠٢٠/٢٠٢١)، حيث جاء اتجاه تلك المواقع "إيجابياً" كما اعتمدت على "الأطر المحددة" بدرجة كبيرة في تناول نتيجة الثانوية العامة، وجاء "إطار المسؤولية" في مقدمة الأطر التي استخدمتها، كما جاءت آلية "التأكيد" من أهم آليات التأطير التي استخدمتها مواقع الدراسة، وأن معدل استخدام أولياء الأمور لموقع الصحف الإلكترونية للحصول على الأخبار والمعلومات حول نتيجة الثانوية العامة كان "مرتفعاً"، كما كانت درجة ثقة عينة الدراسة في تلك المواقع "مرتفعة"، وجاء مستوى الإشباع "مرتفعاً" وجاء اتجاه عينة الدراسة "إيجابياً" نحو تناول تلك المواقع للنتيجة.

وكشفت خلود محمد صبري (٢٠٢٠)^(٥) عن أطر تغطية الصحف الإلكترونية العربية والأجنبية لأحداث الإرهاب في مصر، ومعرفة أساليب التغطية الصحفية، من خلال نظرية الإطار الإعلامي، وتمثلت عينة الدراسة في الصحف الإلكترونية العربية وتمثلها اليوم السابع والأهرام، والأجنبية

تمثلها صحيفتا الجارديان البريطانية والنيويورك تايمز الأمريكية، وكشفت الدراسة عن عدة نتائج، أهمها: اهتمام الصحف الإلكترونية (محل الدراسة) بالخبر الصحفي كأهم قوالب التغطية الصحفية، وهو ما يعكس السرعة التي تتسم بها طبيعة التغطية اللحظية لهذه الأحداث، وكذلك قلة الصحف الإلكترونية العربية التي تقدم التقرير والتحقيق في التغطية الصحفية، كذلك بروز الإطار الأمني والعسكري في الصحف الإلكترونية العربية، وإطار الصراع والنتائج الاقتصادية في الصحف الإلكترونية الأجنبية، وكذلك عدم اهتمام الصحف الإلكترونية العربية والأجنبية بالتغطية المتوازنة للحدث الإرهابي.

وهدفت دراسة Ilmo Ilkka (2020)^(١) إلى التعرف على فاعلية استخدام أطر إعلامية معينة في التأثير على اتجاهات الجمهور في الولايات المتحدة وبريطانيا، واعتمد الباحث في دراسته على المنهج المسحي؛ حيث اختار عينة Guardian, The Sunday Times, The Washington Post, and The New York Times عمداً من صحف، إضافة إلى دراسة عينة من الجمهور عددها (٦٥٠ مفردة) للتعرف على تأثير المعالجة الإعلامية على اتجاهات وسلوكيات الجمهور.

وأشارت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها: أن الأطر التي استخدمت كان من بينها صراع الحضارات clash of civilizations، وأن هناك نزاعاً وحرماً قائمة بين الغرب والشرق، التي أصبحت متمثلة في المعارك الدائرة بين تنظيم الدولة والحكومات الغربية، ووجود علاقة طردية إيجابية بين التعرض للقضايا المتعلقة بتنظيم الدولة والتأثير على اتجاهها وسلوكيات الجمهور الغربي.

التعليق على الدراسات السابقة:

❖ جاءت أغلب الدراسات السابقة مهتمة بتحديد دور الخطاب الإعلامي في معالجة الأزمات والقضايا الدولية، وبرز الإطار الأمني والعسكري في تلك الدراسات، كما تأكد أن اهتمام الصحف العربية والأجنبية بالتغطية المستمرة للأحداث الإرهابية.

❖ جاءت أغلب الدراسات وصفية تحليلية تعتمد على منهج المسح والمقارنة، واتجهت إلى رصد أساليب معالجة الإعلام العربي والعالمي للشأن الليبي، وكذلك تحديد الأطر الإعلامية التي استخدمت في التغطية ومعالجة القضايا المختلفة، وتوضيح أنها تختلف باختلاف السياسة الإعلامية والوسيلة والقضية أيضاً.

❖ اتفقت نتائج الدراسات إن الإعلام له دور في تعزيز التفاعل بين السياسيين والمواطنين، وكذلك دور في التعبئة السياسية والتواصل بين صانعي القرار السياسي.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

ساعدت تلك البحوث على تكوين رؤية واضحة نحو المشكلة البحثية من حيث تحديدها وصياغتها والإطار العام لها، والمساعدة في تحديد المنهج العلمي المناسب لموضوع البحث وتحديد الأدوات المناسبة لجمع البيانات، وتحديد عينة البحث التحليلي، والإفادة منها في تصميم استمارة تحليل المضمون، كما أسهمت في معرفة المراجع العربية والأجنبية التي يمكن الرجوع إليها.

استفاد الباحث من طريقة تحليل البحوث السابقة للمعالجة الإعلامية لتداعيات الأزمات الدولية المختلفة على مدى السنوات الماضية، كما أفادت في طريقة التحليل الخاصة بمضمون المعالجات خاصة معالجة الخطاب الصحفي العربي والأجنبي من خلال التعرف على فئات التحليل المناسبة.

نوع الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التحليلية التي تقوم على رصد وتحليل دور الخطاب الرسمي لمعالجة الأزمة الليبية، حيث تقوم الدراسة على توصيف الأوضاع الظاهرة محل الدراسة، ورصد مختلف جوانبها ومدخلاتها بما يسمح بتكوين صورة شاملة لاتساقات واختلافات المعالجات الإعلامية داخل الصحف القومية والحزبية والخاصة، وكذلك داخل نطاق الخطاب الرسمي المعبر عن السياسات الخارجية للسلطة تزامنا ومرحليا، ثم تتطرق بعد ذلك إلى مرحلة تحليلية تفسيرية يتم فيها تعريف هذه المعالجات في مواجهته وبالمقارنة مع بعضها البعض، ومقارنتها بالمعالجات الخاصة بالسلطة للوصول إلى تحقيق فروض الدراسة.

المنهج المستخدم:

❖ أولا: منهج المسح الشامل تعتمد الدراسة على منهج المسح الشامل والذي يستهدف الوصول إلى بيانات يمكن تصنيفها وتعميمها، وهو أكثر المناهج ملاءمة لموضوع البحث حيث الإجراءات المنظمة التي تُحدد نوع البيانات، ومصدرها، وطرق

الحصول عليها، وقد اتضح ذلك من خلال حصر الخطابات الرسمية الصادرة عن السيد رئيس الجمهورية في (المؤتمرات الخاصة بالشأن الليبي/ المؤتمرات العامة/ اللقاءات الرئاسية) الخاصة بمناقشة الأزمة الليبية الصادرة.

❖ **ثانياً: منهج المقارن:** حيث يقوم الباحث بتحقيق فروض البحث والإجابة على تساؤلاتها عن طريق التطبيق على قضية محددة، هي الأزمة الليبية. مما احتوت عليه من العديد من القضايا الفرعية الدولية والعربية بل والداخلية والتي تطلب موقفاً محدداً من مختلف الخطابات، وكذلك تطلب الوقوف على أوجه الاختلاف في الخطابات الرسمية تجاه القضايا المحددة والأزمات خلال فترة حكم كلا من (الإخوان، الرئيس/ عبد الفتاح السيسي).

❖ **ثالثاً: منهج تحليل الخطاب:** يعد تحليل الخطاب أحد المناهج الخاصة بالدراسات الكيفية والتفسيرية، ويحتوي هذا المنهج على نظرية تفسيرية للواقع الاجتماعي، وكان هذا المنهج في البداية يهدف إلى التعرف على الأيديولوجية والجوانب الفكرية التي تشكل الخطاب عبر سياق زمني أو سياقات متنوعة غير أنه تطور فيما بعد ليشمل الجوانب الظاهرة والكامنة في الخطاب، وما توحي من دلالات ومعان، ورصد الحجج والبراهين، وتحليل القوى الفاعلة، وغير ذلك من الأساليب التي تمكن من بلورة صورة عميقة وشاملة عن الخطاب^(٧).

أدوات الدراسة:

استخدمت هذه الدراسة صحيفة تحليل الخطاب كأداة لجمع البيانات من المصادر (محل التحليل)، وقد تم إعداد نموذج هذه الصحيفة بما يتفق مع هدف الدراسة وموضوعها والإجابة عن التساؤلات التي تسعى للإجابة عنها من خلال رصد محتوى وحدات الخطاب الإعلامي، تحت مقاربات مفتوحة لأن الدراسة ذات طبيعة كيفية، وقد تم تجريب أداة الدراسة أكثر من مرة على عينات من وحدات الخطابات (محل الدراسة)، مع إجراء التعديلات التي تجعلها تستوعب الخطابات بما يتفق مع البيانات المطلوبة، فموجب الاختبارات المسبقة pre-test وما اقتضته من تعديلات، جاءت أداة الدراسة في صورتها النهائية، وقد تمثلت فئات صحيفة تحليل الخطاب في:

١) فئة الأطروحات: يقصد بها القضايا التي اشتمل عليها الخطاب الإعلامي الرسمي للدولة الرسمية (محل الدراسة) خلال فترة كل من (حكم الإخوان، حكم الرئيس/ عبد الفتاح السيسي).

٢) فئة القوى الفاعلة: يقصد بالقوى الفاعلة الأشخاص والمؤسسات والحكومات والدول والمنظمات التي تقوم بأعمال أو تبني سياسات وتوجهات معينة، ويتم تحليل القوى الفاعلة من خلال رصد القوى الواردة في الخطاب، وتصنيفها إلى مجموعات معينة حسب المعايير المناسبة للدراسة في الخطاب الإعلامي الرسمي للدولة المصرية، حيث يقصد بالصفات الكلمات الوصفية أو النعتية التي تصف الحالة التي تكون عليها هذه القوى، أما الأدوار فتعني الأفعال والأعمال التي تؤديها تلك القوى فيما يتعلق بالخطاب الإعلامي الرسمي للدولة المصرية.

٣) فئة الأطر المرجعية: يقصد بها الحقل المرجعي للمفاهيم المتعلقة بمعالجة الأزمة، وتتكون تلك الأطر من الفئات الفرعية التالية:

❖ المرجعية السياسية: تعني الحقل المرجعي الذي يحمل أبعادًا سياسية، مثل: (الاتفاقيات، والمعاهدات، والتصريحات الرسمية، والمباحثات واللقاءات، والشخصيات الرسمية).

❖ المرجعية الاقتصادية: تعني الحقل المرجعي الذي يرد إلى البعد الاقتصادي، مثل: (الضرائب، والرواتب، وتعويض المؤسسات، والاتفاقيات والمعاهدات الاقتصادية).

❖ المرجعية الإنسانية: يقصد به الحقل المرجعي الذي يحمل أبعادًا إنسانية أي كل ما يخاطب العواطف والمشاعر الإنسانية.

❖ المرجعية التعليمية: يُقصد به الحقل المرجعي الذي يحمل أبعادًا إنسانية أي كل ما يخاطب برتوكولات التعاون التعليمي للنهوض بالمستوى التعليمي للبلاد.

❖ مرجعية العلاقات الدولية: يُقصد به الحقل المرجعي الذي يحمل أبعادًا للتعاون الدولي المشترك ما بين دولتين من أجل الإعمار والإنشاء ونشر السلام والدعم المادي.

٤) فئة نوع الأطر المرجعية: يقصد بها بنوع الحقل المرجعي للمفاهيم المتعلقة بمعالجة الأزمة، وتتكون تلك الأطر من الفئات الفرعية التالية:

❖ إطار طرح الأسباب: يُقصد به الحقل المرجعي الذي يحمل الأسباب التي أدت لتواجد الأزمة.

❖ إطار تقديم الحلول: يُقصد به الحقل المرجعي الذي يجمع الحلول المُقترحة لحل الأزمة.

(٥) فئة القوى الفاعلة: يقصد بها الأطراف المشاركة في الخطاب حيث (الأطروحة، أو الحدث، أو سياق الحدث في أطروحة، أو أطروحة فرعية من ضمن أطروحة رئاسية تتناول أكثر من أطروحة)، وتمثل هذه الأطراف في (رؤساء وحكام الدول العربية والأوروبية والأفريقية، وزراء الدول العربية والأوروبية والأفريقية، وسفراء الدول العربية والأوروبية والأفريقية، ورئيس الوزراء الخاص بكل دولة من الدول العربية والأوروبية والأفريقية).

مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الخطابات الإعلامية الرسمية للدولة المصرية التي تم إلقاؤها في فترة كلٍّ من (حكم الإخوان، حكم الرئيس/ عبد الفتاح السيسي)، وتناولت العديد من القضايا السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة، حيث إن هذه الفترة مثلت أنظمة سياسية مختلفة حكمت مصر.

عينة الدراسة:

وقد قام الباحث باختيار عينة عمدية من الخطابات الإعلامية الرسمية للدولة المصرية التي تناولت فقط الأزمة الليبية في فترة كلٍّ من (حكم الإخوان، حكم الرئيس/ عبد الفتاح السيسي)، وقد تم اختيار (٣٩) خطاباً إعلامياً رسمياً للدولة المصرية تم من خلاله طرح الأزمة الليبية، وقد تمثلت عدد الخطابات خلال فترة حكم نظام سياسي فيما يلي:

- ❖ فترة حكم الإخوان المسلمين برئاسة "د/ محمد مرسي": (٩) خطابات رسمية.
- ❖ فترة حكم "الرئيس/ عبد الفتاح السيسي": (٣٠) خطاباً رسمياً.

وقد تمثلت مبررات اختيار الباحث العينة، فيما يلي:

- ❖ أولاً: أن هذه الخطابات الإعلامية الرسمية للدولة المصرية التي تم طرح الأزمة الليبية بها أكثر من شكل وعرضها بأكثر من طريقة.

❖ **ثانياً:** تم اختيار هذه الفترة الزمنية والتي تمثلت في فترة كل من (حكم الإخوان، حكم الرئيس/ عبد الفتاح السيسي)، وذلك لأن هاتين الفترتين يُعتبرتا نظامين سياسيين مختلفين على العديد من الجوانب، لهذا سنتعرف إن كان هناك اختلافاً في معالجتهم للأزمة الليبية من خلال الخطابات السياسية أم لا.

تعريفات بعض المفاهيم الخاصة بالدراسة:

تتناول الدرّاسة عدة مفاهيم نوردّها كما يلي:

❖ **الخطاب (Discourse):** وفقاً لتعريف "محمود عكاشة" للخطاب، فهو مشتق من الأصل اللاتيني (Discoursus) أو (Discourere) التي تعني في اللاتينية الحوار، وهو خطاب مُلقى على جمهور ومنه الخطبة والموعظة، وهو غير الحديث (speech) الذي يتضمن المشاركة في التّواصل اليومي، وغير (talk) أي التكلم والتلفظ، وغير المحادثة (Conversation) والحوار (Dialogue)؛ وقد شاع مصطلح الخطاب في الخطاب السياسي والإعلامي تأثراً بالخطاب اليومي الغربي الذي استدعاه من خطابه الديني السابق^(٨)، أما عن تعريف بنفنست (Bwnfisty) الذي عرفه بأنه كل يفترض متكلماً ومستمعاً عند الأول بهدف التأثير على الثاني بطريقة ما^(٩).

❖ **الخطاب الإعلامي الرسمي للدولة:** هو الخطاب الذي يراد به خطاب السلطة الحاكمة في الاستخدام الشائع، وهو الخطاب الموجه عن قصد إلى المتلقي بقصد التأثير فيه، وإقناعه بمضمون الخطاب، ويتضمن هذا المضمون أفكاراً سياسية، أو يكون موضوع هذا الخطاب سياسياً، وفي أغلب الأحيان يلجأ الخطاب السياسي إلى استثارة الرموز في عقول المخاطبين من أفراد الشعب ونفوسهم كي يتمكن هذا الخطاب من تحقيق هدفه^(١٠)، فالخطاب السياسي كلفظ - على حد تعبير بنفيسست - لا يكفي ببث رسالة فقط، وإنما يشكل الواقع؛ لأنه يصدر ممن يملك تغيير الواقع، وينتج عن مرسل، ويستقبله متلقٍ ويكون النقد سياسياً الأمر الذي يجعل المرسل في هذه الحالة يتسم بسمات معينة تختلف عن تلك التي يتسم بها المرسل لأي خطاب آخر، ويشاركه في ذلك المتلقي، وكذلك الرسالة لأنها تحوي مضموناً ينحو بها منحى يختلف عن مضمون الرسائل اللغوية الأخرى، وبالتالي فإن الخطاب السياسي له دوافع وأسباب يأتي رد فعل لها، وأنه وليد المناسبة.

النتائج العامة للدراسة:

أولاً: نتائج تحليل الخطاب الخاص بفترة حكم الإخوان المسلمين برئاسة "د/

محمد مرسي":

وقد حلل الباحث خلال هذه الفترة (٩) خطابات إعلامياً رسمياً للدولة المصرية تناولت الأزمة الليبية، وتنوعت هذه الخطابات ما بين (أحداث، وسياق الحدث في أطروحة)، وتم تحليل هذه الخطابات من حيث (الأطروحات، والأطر المرجعية، وأنواع الأطر المرجعية المستخدمة، وأحيراً القوى الفاعلة في هذه الخطابات)، وسنعرض نتائج هذا التحليل فيما يلي:

أ) الأطروحات التي تم تناولها أثناء فترة حكم الإخوان المسلمين: قد تضمنت هذه الأطروحات (أحداثاً، وسياق الحدث في أطروحة)، وقد تمثل ترتيبهم كالتالي:

١) الحدث: فقد احتلت الأحداث المرتبة الأولى في الخطابات الإعلامية الرسمية للدولة المصرية (عينة الدراسة) حيث إنهم مثلوا (٦) خطابات إعلامية رسمية أي بنسبة (٦٦,٧%)، وقد اشتملت على التالي:

❖ ٢٠١٢/٧/١٠: تسلم رئيس المجلس الانتقالي "مصطفى عبد الجليل" رسالة من الرئيس "مرسي" قام بتسليمها رئيس الوزراء السابق رئيس بعثة الاتحاد الإفريقي لمراقبة الانتخابات التشريعية في ليبيا "عصام شرف".

❖ ٢٠١٢/٧/١١: استقبل "مرسي" رئيس لجنة التخطيط بالمجلس الانتقالي الليبي "أمين بلحاج"، حيث تم بحث أهمية توسيع نطاق التعاون الوثيق والمثمر بين البلدين .. من جانبه أكد "مرسي" أن ليبيا تعد عمقا إستراتيجياً لمصر، مطالباً بضرورة حسن معاملة العمالة المصرية في ليبيا وزيادة معدلاتها خاصة في المجالات الزراعية والصناعية.

❖ ٢٠١٢/٨/١٦: تعرض القنصلية المصرية بالعاصمة الليبية طرابلس لاعتداء... تعرضت القنصلية المصرية بالعاصمة الليبية طرابلس لاعتداء من قبل عدد من المواطنين الليبيين الغاضبين بسبب رغبتهم في الحصول على تأشيرات لدخول الأراضي المصرية في غير مواعيد العمل الرسمية للقنصلية، وبأوراق غير مستكملة.

❖ ٢٠١٢/٨/٢٠: أجرى الرئيس "محمد مرسي" اتصالاً هاتفياً برئيس البرلمان الليبي "محمد يوسف المقرئ" تناول العلاقات بين البلدين، فقد تعرضت سيارة السكرتير الأول بالقنصلية المصرية في بنغازي لانفجار أمام منزله بمدينة بنغازي الليبية.

- ❖ ٢٠١٢/٨/٣٠: وصلت إلى قاعدة شرق القاهرة العسكرية طائرة عسكرية طراز C-130 وعلى متنها جثث ضحايا حادث الهجرة غير الشرعية أمام السواحل الليبية.
- ❖ ٢٠١٢/١١/٢٢: تسلم رئيس الوزراء الليبي آنذاك "علي زيدان" دعوة من نظيره المصري "هشام قنديل" لزيارة مصر، وذلك خلال استقباله سفير مصر لدى ليبيا "هشام عبد الوهاب".
- ٢) سياق الحدث في أطروحة: أما عن سياق الحدث في أطروحة فقد احتلت المرتبة الأخيرة في الخطابات الإعلامية الرسمية للدولة المصرية (عينة الدراسة) حيث إنهم مثلوا (٢) خطاباً إعلامياً رسمياً أي بنسبة (٣٣,٣%)، وقد تضمنت التالي:
- ❖ ٢٠١٢/٧/١٣: عقد الرئيس "مرسي" جلسة مباحثات مع نظيره التونسي "المرزوقي" خلال زيارته لمصر.. وعقب المباحثات عقد الرئيسان مؤتمراً صحفياً مشتركاً أكد خلاله "مرسي" أن ليبيا في القلب.
- ❖ ٢٠١٢/٧/٢٩: عقد "مرسي" جلسة مباحثات مع (وزير الشؤون الخارجية بسلطنة عمان يوسف بن علوي/ وزير خارجية تونس عاشور بن خيال/ وزير خارجية ليبيا رفيق عبد السلام) كل على حدة.
- ❖ ٢٠١٢/٨/٦: التقى الرئيس "مرسي" مع رئيس الوزراء الليبي "عبد الرحيم الكيب" خلال زيارته لمصر.



شكل رقم (١) يوضح الأطروحات التي تم تناولها أثناء فترة حكم الإخوان المسلمين

ب) الأطر المرجعية المستخدمة في الخطابات (عينة الدراسة) أثناء فترة حكم الإخوان المسلمين: تنوعت الأطر المرجعية التي تم استخدامها في الخطابات الإعلامية الرسمية للدولة المصرية أثناء فترة حكم الإخوان المسلمين ما بين (المرجعية الاقتصادية، المرجعية

الإلكترونية، مرجعية العلاقات الدولية، المرجعية الأمنية، المرجعية التعليمية)، وهذا ما سنعرضه فيما يلي:

(١) مرجعية العلاقات الدولية: وقد تناولت تنسيق المواقف في مختلف الموضوعات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية، توسيع التعاون الاقتصادي، وقد بلغت نسبتها (٤٦,١%)، وقد تضمنت ما يلي:

❖ ٢٠١٢/٧/١٠: مقترحات للتعاون بين البلدين، وأشاد بأهمية التعاون (الليبي - المصري) في المرحلة القادمة تفعيلاً لما جاء بالرسالة.

❖ ٢٠١٢/٧/١١: أن ليبيا تعد عمقاً إستراتيجياً لمصر، مطالباً بضرورة حسن معاملة العمالة المصرية في ليبيا وزيادة معدلاتها خاصة في المجالات الزراعية والصناعية.

❖ ٢٠١٢/٧/١٣: أن ليبيا في القلب، حيث كانت هي المحطة الثالثة للربيع العربي، وأضاف أن ليبيا تعافت سريعاً رغم المشاكل التي واجهتها، وجرى فيها انتخابات برلمانية، ويتم التوافق حالياً على كيفية إدارة شؤون البلاد بإرادة الشعب، مشيراً إلى أن هناك وفداً ليبيا وصل مصر مؤخراً، وقد تم الاتفاق على التعاون المشترك.

❖ ٢٠١٢/٧/٢٩: تنسيق المواقف في مختلف الموضوعات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية، ومناقشة مسائل ضبط الحدود ووضع الأمن في منطقة الساحل والصحراء، إلى جانب توسيع التعاون الاقتصادي.

❖ ٢٠١٢/٨/٦: مشاركة مصر في إعادة إعمار ليبيا عبر شركات المقاولات والعمالة المصرية.

❖ ٢٠١٢/١١/٢٢: أهمية وجود علاقات قوية مع مصر لأن العلاقات (المصرية - الليبية) علاقات إستراتيجية وأن ليبيا تأمل في أن تكون العلاقات في أحسن وضع، وأن يكون هناك تعاون قوي مع مصر وكذلك جميع دول الجوار الليبي.

(٢) المرجعية الأمنية: وقد تمحورت حول تعزيز العلاقات الأمنية بين القوات المسلحة لكلا البلدين، وقد تمثلت نسبة تواجدها (٣٠,٨%)، وقد احتوت على ما يلي:

❖ ٢٠١٢/٨/٦: سُبُل دعم التعاون وتعزيز العلاقات الأمنية بين القوات المسلحة لكلا البلدين في مختلف المجالات.

❖ ٢٠١٢/٨/١٦: تعرض القنصلية المصرية بالعاصمة الليبية طرابلس لاعتداء ... طالب المصدر السلطات الليبية بتوفير حراسة أمنية، حيث إن القنصلية بدون حراسة من جانب الليبيين بالرغم من المطالبات العديدة من الجانب المصري بتوفير حراسة لها.

❖ ٢٠١٢/٨/٢٠: تعرضت سيارة السكرتير الأول بالقنصلية المصرية في بنغازي لانفجار أمام منزله بمدينة بنغازي الليبية، إلا أنه لم يسفر عن وقوع إصابات.

❖ ٢٠١٢/٨/٣٠: وصلت إلى قاعدة شرق القاهرة الأمنية طائرة عسكرية طراز (C-130) وعلى متنها جثث ضحايا حادث المحجرة غير الشرعية أمام السواحل الليبية .. جدير بالذكر أن الفريق أول "عبد الفتاح السيسي" أصدر توجيهاته بإرسال طائرة عسكرية مجهزة على خلفية الحادث الذي وقع أمام السواحل الليبية وأسفر عن غرق عدد من المصريين من المهاجرين غير الشرعيين أثناء استقلالهم مركب صيد.

٣) المرجعية الاقتصادية: وقد تناولت العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وقد بلغت نسبة تواجدها (٧,٧%)، وقد اشتملت على ما يلي:

❖ ٢٠١٢/٨/٦: أن هناك فرصا كبيرة للشركات والعمالة المصرية للعمل في ليبيا، خاصة في قطاعات الإنشاء وتكنولوجيا المعلومات والبتروول.

٤) المرجعية الإلكترونية: وقد تمحورت حول علاقات التبادل الإلكتروني بين البلدين، وقد كانت نسبة تواجدها (٧,٧%)، وقد احتوت على ما يلي:

❖ ٢٠١٢/٨/٦: أن البلدين وقعا مذكرة تفاهم بشأن العمالة والتبادل الإلكتروني للعقود لتسهيل تعاقد ليبيا مع العمالة المصرية.

٥) المرجعية التعليمية: وقد كانت تدور حول برتوكولات التعاون التعليمية المشتركة بين البلدين، وقد تمثلت نسبتها في (٧,٧%)، وقد تضمنت ما يلي:

❖ ٢٠١٢/٨/٦: أن البلدين وقعا بروتوكول تعاون في مجال التعليم العالي.



شكل رقم (٢) يوضح الأطر المرجعية المستخدمة في الخطابات (عينة الدراسة) أثناء فترة حكم الإخوان المسلمين

(ج) نوع الأطر المرجعية المستخدمة في الخطابات (عينة الدراسة) أثناء فترة حكم الإخوان المسلمين: تنوعت نوعية الأطر المرجعية التي تم استخدامها في الخطابات الإعلامية الرسمية للدولة المصرية (عينة الدراسة) أثناء فترة حكم الإخوان المسلمين ما بين (أطر طرح الأسباب، وأطر تقديم الحلول)، وهذا ما سنعرضه فيما يلي:

(١) أطر تقديم الحلول: وقد تمحورت الحلول التي قدمت من خلال الخطابات الإعلامية الرسمية للدولة المصرية (عينة الدراسة) أثناء فترة حكم الإخوان المسلمين حول (مقترحات للتعاون بين البلدين، تنسيق المواقف في مختلف الموضوعات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية، كيفية تأمين حياة المصريين المتواجدين بليبيا)، وقد بلغت نسبة تواجد هذه النوعية من الأطر (٦٠%)، وقد احتوت على ما يلي:

❖ ٢٠١٢/٧/١٠: مقترحات للتعاون بين البلدين، وأشاد بأهمية التعاون

(الليبي - المصري) في المرحلة القادمة تفعيلاً لما جاء بالرسالة.

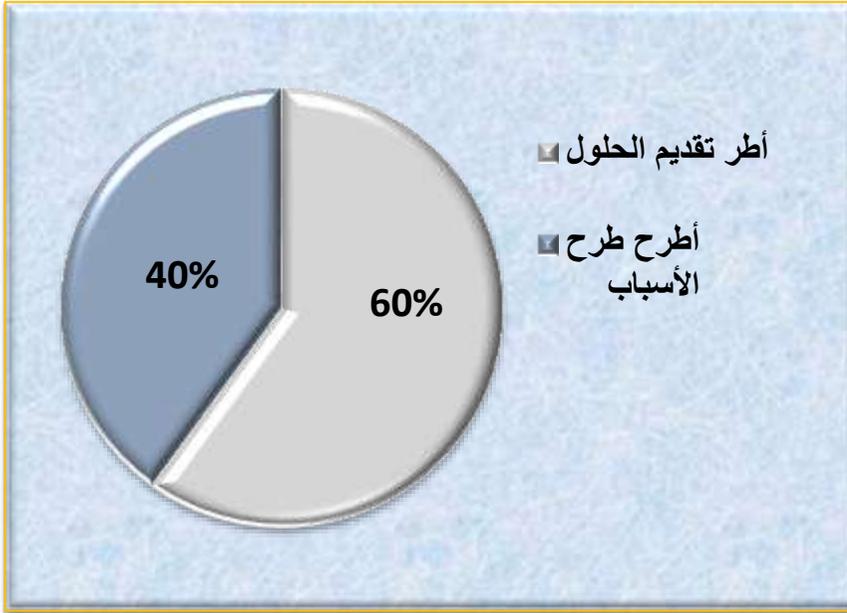
- ❖ ٢٠١٢/٧/١١: بحث أهمية توسيع نطاق التعاون الوثيق والمثمر بين البلدين، وأن ليبيا تعد عمقا إستراتيجيا لمصر، مطالبا بضرورة حسن معاملة العمالة المصرية في ليبيا وزيادة معدلاتها خاصة في المجالات الزراعية والصناعية.
- ❖ ٢٠١٢/٧/٢٩: تنسيق المواقف في مختلف الموضوعات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية، ومناقشة مسائل ضبط الحدود ووضع الأمن في منطقة الساحل والصحراء، إلى جانب توسيع التعاون الاقتصادي.
- ❖ ٢٠١٢/٨/٦: أن هناك فرص كبيرة للشركات والعمالة المصرية للعمل في ليبيا، خاصة في قطاعات الإنشاء وتكنولوجيا المعلومات والبتترول، كما أضاف أن البلدين وقعا مذكرة تفاهم بشأن العمالة والتبادل الإلكتروني للعقود لتسهيل تعاقد ليبيا مع العمالة المصرية، وكذلك بروتوكول تعاون في مجال التعليم العالي.
- ❖ ٢٠١٢/٨/٢٠: أصدر الوزير تعليماته إلى غرفة عمليات الوزارة لمداومة الاتصالات على مدار الساعة مع البعثتين المصريتين للتأكد من توافر جميع الاحتياطات الأمنية اللازمة لسلامة الأعضاء والمنشآت.
- ❖ ٢٠١٢/٨/٣٠: أصدر توجيهاته بإرسال طائرة عسكرية مجهزة على خلفية الحادث الذي وقع أمام السواحل الليبية وأسفر عن غرق عدد من المصريين من المهاجرين غير الشرعيين أثناء استقلالهم مركب صيد.
- ٢) **أطر طرح الأسباب:** وقد تناولت الأسباب التي طرحت من خلال الخطابات الإعلامية الرسمية للدولة المصرية (عينة الدراسة) أثناء فترة حكم الإخوان المسلمين، والتي تمثلت في (أسباب اللقاءات التي تحدث بين المسؤولين المصريين والليبيين)، وقد بلغت نسبة تواجد هذه النوعية من الأطر (٤٠%)، وقد اشتملت على ما يلي:
- ❖ ٢٠١٢/٧/١٣: أن ليبيا في القلب، حيث كانت هي المحطة الثالثة للربيع العربي، وأضاف أن ليبيا تعافت سريعا رغم المشاكل التي واجهتها، وجرى فيها انتخابات برلمانية، ويتم التوافق حاليا على كيفية إدارة شئون البلاد بإرادة الشعب، مشيراً إلى أن هناك وفدا ليبيا وصل مصر مؤخرا، وقد تم الاتفاق على التعاون المشترك.
- ❖ ٢٠١٢/٨/١٦: عدم حصولهم على تأشيرات دخول إلى الأراضي المصرية. كما أوضح المصدر أن بعض المواطنين لا يعرفون أن التأشيرة لها متطلبات وموافقات

أمنية تأخذ بعض الوقت، وأنهم يطالبون العاملين بالانصاف بالعمل بعد انتهاء مواعيد العمل الرسمية.

❖ ٢٠١٢/٨/٢٠: أن ذلك محاولة لزراعة العلاقات بين مصر وليبيا بسبب نوايا مصر تسليم عناصر النظام الليبي السابق المتواجدين في مصر.

❖ ٢٠١٢/١١/٢٢: أهمية وجود علاقات قوية مع مصر لأن العلاقات (المصرية - الليبية) علاقات إستراتيجية وأن ليبيا تأمل في أن تكون العلاقات في أحسن وضع، وأن يكون هناك تعاون قوي مع مصر وكذلك جميع دول الحوار الليبي، وأضاف أن الجانب الليبي قدم مذكرات قانونية بحق المطلوبين الليبيين من مصر، وأنها سوف تسير في مجراها القانوني بين الجانبين وأن ليبيا تأمل في أن يتم تحقيق تقدم في هذا الملف.

شكل رقم (٣) يوضح نوع الأطر المرجعية المستخدمة في الخطابات (عينة الدراسة) أثناء فترة حكم الإخوان المسلمين



د) القوى الفاعلة المشاركة في الخطابات (عينة الدراسة) أثناء فترة حكم الإخوان المسلمين: تنوعت القوى الفاعلة المشاركة في الخطابات الإعلامية الرسمية للدولة المصرية (عينة الدراسة) أثناء فترة حكم الإخوان المسلمين ما بين (رئيس الجمهورية المصري

السابق "محمد مرسي"، رئيس المجلس الانتقالي الليبي "مصطفى عبد الجليل"، رئيس لجنة التخطيط بالمجلس الانتقالي الليبي "أمين بلحاج"، وزير خارجية ليبيا "رفيق عبد السلام"، رئيس الوزراء الليبي "عبد الرحيم الكيب"، رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة الفريق "سامي عنان"، رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الليبي اللواء "يوسف المنقوش"، رئيس الوزراء "هشام قنديل"، المواطنين الليبيين، مصدر مسئول بالقنصلية المصرية في طرابلس، رئيس البرلمان الليبي "محمد يوسف المقرير"، وزير الخارجية المصري السابق "محمد كامل عمرو"، المتحدث باسم الخارجية الليبية، الفريق أول "عبد الفتاح السيسي"، رئيس الوزراء الليبي السابق "علي زيدان"، وهذا ما سنعرضه فيما يلي:

(١) رئيس الجمهورية المصري السابق "محمد مرسي": قد كانت نسبة تواجده كقوى فاعلة في الخطابات الإعلامية الرسمية للدولة المصرية (عينه الدراسة) أثناء فترة حكم الإخوان المسلمين (٣، ٢٦٪).

❖ ٢٠١٢/٧/١١: أكد "مرسي" أن ليبيا تعد عمقا إستراتيجيا لمصر، مطالبا بضرورة حسن معاملة العمالة المصرية في ليبيا وزيادة معدلاتها خاصة في المجالات الزراعية والصناعية.

❖ ٢٠١٢/٧/١٣: أكد خلاله "مرسي" أن ليبيا في القلب، حيث كانت هي المحطة الثالثة للربيع العربي، وأضاف أن ليبيا تعافت سريعا رغم المشاكل التي واجهتها، وجرى فيها انتخابات برلمانية، ويتم التوافق حاليا على كيفية إدارة شئون البلاد بإرادة الشعب، مشيرا إلى أن هناك وفدا ليبيا وصل مصر مؤخرا، وقد تم الاتفاق على التعاون المشترك.

❖ ٢٠١٢/٧/٢٩: أن اجتماع "مرسي" مع (رفيق عبد السلام) شهد تنسيق المواقف في مختلف الموضوعات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية، ومناقشة مسائل ضبط الحدود ووضع الأمن في منطقة الساحل والصحراء، إلى جانب توسيع التعاون الاقتصادي.

❖ ٢٠١٢/٨/٦: التقى الرئيس "مرسي" مع رئيس الوزراء الليبي "عبد الرحيم الكيب" خلال زيارته لمصر، حيث تم مناقشة (مشاركة مصر في إعادة إعمار ليبيا عبر شركات المقاولات والعمالة المصرية/ مشكلة التعويضات الخاصة بالعمالة المصرية التي

اضطرت للهروب من ليبيا أثناء الثورة، وكذلك المصريين الذين استشهدوا أثناء الثورة بالأراضي الليبية والتعويضات المستحقة لهم.

❖ ٢٠/٨/٢٠١٢: أجرى الرئيس "محمد مرسي" اتصالاً هاتفياً برئيس

البرلمان الليبي "محمد يوسف المقرئ" تناول العلاقات بين البلدين.

٢) رئيس المجلس الانتقالي الليبي "مصطفى عبد الجليل": بلغ نسبة تواجده كقوى

فاعلة في الخطابات الإعلامية الرسمية للدولة المصرية (عينة الدراسة) أثناء فترة حكم الإخوان المسلمين (٣، ٥٪).

❖ ١٠/٧/٢٠١٢: أشاد بأهمية التعاون (الليبي - المصري) في المرحلة القادمة تفعيلاً لما

جاء بالرسالة.

٣) رئيس لجنة التخطيط بالمجلس الانتقالي الليبي "أمين بلحاج": تمثلت نسبة

تواجده كقوى فاعلة في الخطابات الإعلامية الرسمية للدولة المصرية (عينة الدراسة) أثناء فترة حكم الإخوان المسلمين (٣، ٥٪).

❖ ١١/٧/٢٠١٢: بحث أهمية توسيع نطاق التعاون الوثيق والمثمر بين البلدين

٤) وزير خارجية ليبيا "رفيق عبد السلام": كانت نسبة تواجده كقوى فاعلة في

الخطابات الإعلامية الرسمية للدولة المصرية (عينة الدراسة) أثناء فترة حكم الإخوان المسلمين (٣، ٥٪).

❖ ٢٩/٧/٢٠١٢: أن اجتماع "مرسي" مع (رفيق عبد السلام) شهد

تنسيق المواقف في مختلف الموضوعات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية، ومناقشة مسائل ضبط الحدود ووضع الأمن في منطقة الساحل والصحراء، إلى جانب توسيع التعاون الاقتصادي.

٥) رئيس الوزراء الليبي "عبد الرحيم الكيب": بلغ نسبة تواجده كقوى فاعلة في

الخطابات الإعلامية الرسمية للدولة المصرية (عينة الدراسة) أثناء فترة حكم الإخوان المسلمين (٣، ٥٪).

❖ ٦/٨/٢٠١٢: التقى الرئيس "مرسي" مع رئيس الوزراء الليبي "عبد

الرحيم الكيب" خلال زيارته لمصر، حيث تم مناقشة (مشاركة مصر في إعادة إعمار ليبيا عبر شركات المقاولات والعمالة المصرية/ مشكلة التعويضات الخاصة بالعمالة المصرية التي

اضطرت للهروب من ليبيا أثناء الثورة، وكذلك المصريين الذين استشهدوا أثناء الثورة بالأراضي الليبية والتعويضات المستحقة لهم).

٦) رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة الفريق "سامي عنان": تمثلت نسبة تواجده كقوى فاعلة في الخطابات الإعلامية الرسمية للدولة المصرية (عينة الدراسة) أثناء فترة حكم الإخوان المسلمين (٣, ٥٥%).

❖ ٢٠١٢/٨/٦: التقى نائب رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة الفريق "سامي عنان" مع رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الليبي اللواء "يوسف المنقوش"، حيث تناول اللقاء (المستجدات والمتغيرات المتلاحقة على الساحتين الإقليمية والمحلية في ظل الظروف الراهنة وأوجه التعاون المشترك والعلاقات المتميزة التي تربط البلدين/ سبل دعم التعاون وتعزيز العلاقات العسكرية بين القوات المسلحة لكلا البلدين في مختلف المجالات).

٧) رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الليبي اللواء "يوسف المنقوش": وقد كانت نسبة تواجده كقوى فاعلة في الخطابات الإعلامية الرسمية للدولة المصرية (عينة الدراسة) أثناء فترة حكم الإخوان المسلمين (٣, ٥٥%).

❖ ٢٠١٢/٨/٦: التقى نائب رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة الفريق "سامي عنان" مع رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الليبي اللواء "يوسف المنقوش"، حيث تناول اللقاء (المستجدات والمتغيرات المتلاحقة على الساحتين الإقليمية والمحلية في ظل الظروف الراهنة وأوجه التعاون المشترك والعلاقات المتميزة التي تربط البلدين/ سبل دعم التعاون وتعزيز العلاقات العسكرية بين القوات المسلحة لكلا البلدين في مختلف المجالات).

٨) رئيس الوزراء "هشام قنديل": فقد بلغت نسبة تواجده كقوى فاعلة في الخطابات الإعلامية الرسمية للدولة المصرية (عينة الدراسة) أثناء فترة حكم الإخوان المسلمين (٣, ٥٥%).

❖ ٢٠١٢/٨/٦: أن هناك فرصاً كبيرة للشركات والعمالة المصرية للعمل في ليبيا، خاصة في قطاعات الإنشاء وتكنولوجيا المعلومات والبتترول، كما أضاف أن البلدين وقعا مذكرة تفاهم بشأن العمالة والتبادل الإلكتروني للعقود لتسهيل تعاقد ليبيا مع العمالة المصرية، وكذلك بروتوكول تعاون في مجال التعليم العالي.

٩) المواطنين الليبيين: وتمثلت نسبة تواجدهم كقوى فاعلة في الخطابات الإعلامية الرسمية للدولة المصرية (عينة الدراسة) أثناء فترة حكم الإخوان المسلمين (٣, ٥٥%).

❖ ٢٠١٢/٨/١٦: تعرض القنصلية المصرية بالعاصمة الليبية طرابلس لاعتداء... تعرضت القنصلية المصرية بالعاصمة الليبية طرابلس لاعتداء من قبل عدد من المواطنين الليبيين الغاضبين بسبب رغبتهم في الحصول على تأشيرات لدخول الأراضي المصرية في غير مواعيد العمل الرسمية للقنصلية، وبأوراق غير مستكملة.

١٠) مصدر مسئول بالقنصلية المصرية في طرابلس: بلغ نسبة تواجده كقوى فاعلة في الخطابات الإعلامية الرسمية للدولة المصرية (عينة الدراسة) أثناء فترة حكم الإخوان المسلمين (٣، ٥٥٪).

❖ ٢٠١٢/٨/١٦: أوضح مصدر مسئول بالقنصلية المصرية في طرابلس أن عددًا من المواطنين الليبيين قاموا بتحطيم الأثاث في صالة الانتظار الرئيسية والاعتداء على العاملين بالقنصلية اعتراضا على عدم حصولهم على تأشيرات دخول إلى الأراضي المصرية. كما أوضح المصدر أن بعض المواطنين لا يعرفون أن التأشيرة لها متطلبات وموافقات أمنية تأخذ بعض الوقت، وأهم يطالبون العاملين بالقنصلية بالعمل بعد انتهاء مواعيد العمل الرسمية. كما طالب المصدر السلطات الليبية بتوفير حراسة أمنية، حيث إن القنصلية بدون حراسة من جانب الليبيين بالرغم من المطالبات العديدة من الجانب المصري بتوفير حراسة لها.

١١) رئيس البرلمان الليبي "محمد يوسف المقرئف": كان نسبة تواجده كقوى فاعلة في الخطابات الإعلامية الرسمية للدولة المصرية (عينة الدراسة) أثناء فترة حكم الإخوان المسلمين (٣، ٥٥٪).

❖ ٢٠١٢/٨/٢٠: أجرى الرئيس "محمد مرسي" اتصالا هاتفيا برئيس البرلمان الليبي "محمد يوسف المقرئف" تناول العلاقات بين البلدين.

١٢) وزير الخارجية المصري السابق "محمد كامل عمرو": بلغ نسبة تواجده كقوى فاعلة في الخطابات الإعلامية الرسمية للدولة المصرية (عينة الدراسة) أثناء فترة حكم الإخوان المسلمين (٣، ٥٥٪).

❖ ٢٠١٢/٨/٢٠: أعلن المتحدث باسم الخارجية أن الوزير "محمد كامل عمرو" أجرى اتصالا هاتفيا بنظيره الليبي للتعرف على ملابس الحوادث والترتيبات الأمنية التي ستقوم بها السلطات الليبية لتأمين البعثتين المصريتين في كل من بنغازي وطرابلس وأعضائهما، كما أصدر الوزير تعليماته إلى غرفة عمليات الوزارة لمداومة الاتصالات على

مدار الساعة مع البعثتين المصريتين للتأكد من توافر جميع الاحتياطات الأمنية اللازمة لسلامة الأعضاء والمنشآت.

(١٣) المتحدث باسم الخارجية الليبية: تُمثل نسبة تواجده كقوى فاعلة في الخطابات الإعلامية الرسمية للدولة المصرية (عينة الدراسة) أثناء فترة حكم الإخوان المسلمين (٣, ٥٥%).

❖ ٢٠١٢/٨/٢٠: أعلن المتحدث باسم الخارجية أن الوزير "محمد كامل عمرو" أجرى اتصالا هاتفيا بنظيره الليبي للتعرف على ملابس الحوادث والترتيبات الأمنية التي ستقوم بها السلطات الليبية لتأمين البعثتين المصريتين في كل من بنغازي وطرابلس وأعضائهما، كما أصدر الوزير تعليماته إلى غرفة عمليات الوزارة لمداومة الاتصالات على مدار الساعة مع البعثتين المصريتين للتأكد من توافر جميع الاحتياطات الأمنية اللازمة لسلامة الأعضاء والمنشآت.

(١٤) الفريق أول "عبد الفتاح السيسي": تبين أن نسبة تواجده كقوى فاعلة في الخطابات الإعلامية الرسمية للدولة المصرية (عينة الدراسة) أثناء فترة حكم الإخوان المسلمين (٣, ٥٥%).

❖ ٢٠١٢/٨/٣٠: أن الفريق أول "عبد الفتاح السيسي" أصدر توجيهاته بإرسال طائرة عسكرية مجهزة على خلفية الحادث الذي وقع أمام السواحل الليبية وأسفر عن غرق عدد من المصريين من المهاجرين غير الشرعيين أثناء استقلالهم مركب صيد.

(١٥) رئيس الوزراء الليبي السابق "علي زيدان": فقد اتضح أن نسبة تواجده كقوى فاعلة في الخطابات الإعلامية الرسمية للدولة المصرية (عينة الدراسة) أثناء فترة حكم الإخوان المسلمين (٣, ٥٥%).

❖ ٢٠١٢/١١/٢٢: وقد أكد "زيدان" على أهمية وجود علاقات قوية مع مصر لأن العلاقات (المصرية - الليبية) علاقات إستراتيجية وأن ليبيا تأمل في أن تكون العلاقات في أحسن وضع، وأن يكون هناك تعاون قوي مع مصر وكذلك جميع دول الحوار الليبي، وأضاف أن الجانب الليبي قدم مذكرات قانونية بحق المظلومين الليبيين من مصر، وأنها سوف تسير في مجراها القانوني بين الجانبين وأن ليبيا تأمل في أن يتم تحقيق تقدم في هذا الملف.

شكل رقم (٤) يوضح القوى الفاعلة المشاركة في الخطابات (عينة الدراسة) أثناء فترة حكم الإخوان المسلمين



ثانياً: نتائج تحليل الخطاب الخاص بفترة "الرئيس/ عبد الفتاح السيسي":

وقد حلل الباحث خلال هذه الفترة (٣٠) خطاباً إعلامياً رسمياً للدولة المصرية تناولت الأزمة الليبية، وتنوعت هذه الخطابات ما بين (أطروحات كاملة، وأطروحة فرعية من ضمن أطروحة رئيسية)، وتم تحليل هذه الخطابات من حيث (الأطروحات، والأطر المرجعية، وأنواع الأطر المرجعية المستخدمة، وأخيراً القوى الفاعلة في هذه الخطابات)، وسنعرض نتائج هذا التحليل فيما يلي:

أ) الأطروحات التي تم تناولها أثناء فترة حكم الرئيس/ عبد الفتاح السيسي: قد تضمنت هذه الأطروحات (أطروحات كاملة، وأطروحة فرعية من ضمن أطروحة رئيسية)، وقد تمثل ترتيبهم كالتالي:

١) أطروحات فرعية: فقد احتلت الأطروحات الفرعية المرتبة الأولى في الخطابات الإعلامية الرسمية للدولة المصرية (عينه الدراسة) حيث إنهم مثلوا (٢٣) خطابات إعلامية رسمية أي بنسبة (٧٦,٧%)، وقد انقسمت هذه الأطروحات إلى ما يلي:

❖ أطروحة فرعية من ضمن أطروحات المؤتمرات الصحفية المشتركة: وقد احتلت الأطروحات الفرعية التي من ضمن أطروحات المؤتمرات الصحفية المشتركة المرتبة الأولى من بين الأطروحات الفرعية حيث إنهم مثلوا (٥) خطابات إعلامية رسمية أي بنسبة (٢١,٧%)، وقد تضمنوا ما يلي:

◀ (المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس الفرنسي): تطورات الأوضاع الإقليمية ذات الاهتمام المشترك، خاصة في ليبيا وسوريا والقضية الفلسطينية ومنطقة الساحل الأفريقي، وكذا ملف الهجرة غير الشرعية، فضلاً عن العلاقات بين مصر والاتحاد الأوروبي، وأولويات الرئاسة المصرية للاتحاد الأفريقي خلال العام الجاري وما تتيحه من فرص لتدشين تعاون ثلاثي بين مصر وفرنسا لدفع جهود التنمية في دول القارة الأفريقية. وقد أكدت من جانبي وقوف مصر ومساندتها للجهود السياسية الرامية لتسوية النزاعات الإقليمية والحفاظ على الدولة الوطنية وسلامتها الإقليمية والحيلولة دون تفككها أو السماح لقوى خارجية باستمرار العمل على زعزعة استقرار وأمن المنطقة تحقيقاً لأهدافها الأيديولوجية أو مصالحها الضيقة.

◀ ٢٠٢٠/٧/١٢ (المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس الفرنسي): أن الحل السياسي الشامل في ليبيا الذي يعالج كافة جوانب الأزمة هو السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار لهذا البلد الشقيق والحفاظ على وحدته الإقليمية وأكدنا على ضرورة تفكيك الميليشيات المسلحة وخروج كافة القوات الأجنبية من ليبيا تنفيذاً لما تم الاتفاق عليه خلال اجتماعات اللجنة العسكرية "٥ + ٥".

◀ ٢٠٢١/٤/١٠ (المؤتمر الصحفي المشترك مع رئيس الجمهورية التونسية): تطورات الأزمة الليبية وأكدنا على ضرورة تفعيل الدور العربي إزاء هذه الأزمة، ورحبنا بما تم التوصل إليه مؤخراً من تشكيل السلطة التنفيذية في ليبيا. وأكدنا على استعدادنا لتقديم كافة أشكال الدعم لها بما يمكنها من أداء دورها في إدارة المرحلة الانتقالية، وعقد الانتخابات في موعدها المقرر نهاية العام الجاري وإنهاء التدخلات الخارجية وخروج كافة القوات الأجنبية والمرتزقة والمقاتلين والإرهابيين الأجانب من ليبيا، بما يضمن استعادتها لاستقرارها الكامل والمنشود ويصون سيادتها ووحدة أراضيها ومقدرات الشعب الليبي الشقيق.

◀ ٢٠٢١/٦/٢١ (المؤتمر الصحفي المشترك مع رئيس الوزراء اليوناني): آخر التطورات ذات الصلة بالملف الليبي حيث توافقنا على دعم أشقائنا الليبيين في إجراء الاستحقاق الانتخابي في موعده المقرر نهاية العام الجاري وتذليل أية عقبات قد تحول دون إجراء الانتخابات في موعدها مع التشديد على أهمية خروج كافة القوات الأجنبية والمرتزقة من الأراضي الليبية دون ممانعة وتفكيك الميليشيات المسلحة بما يضمن استعادة عودة ليبيا لأنوائها واستعادتها لسيادتها ووحدة أراضيها واستقرارها.

◀ ٢٠٢١/١٠/١٧ (المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس الروماني): أكدنا خلال الاجتماع مع فخامة رئيس رومانيا، على تطلعنا لعقد الاستحقاق الانتخابي في ليبيا يوم ٢٤ ديسمبر ٢٠٢١ بما يتيح للشعب الليبي الشقيق فرصة اختيار حكومة موحدة تحفظ أمن واستقرار ووحدة وسيادة ليبيا، مع التشديد على أهمية الالتزام بمقررات الأمم المتحدة ولا سيما قرار مجلس الأمن، رقم "٢٥٧٠" الداعي لسحب جميع عناصر المرتزقة والقوات الأجنبية من الأراضي الليبية، مع عدم استغلال الساحة الليبية لتحقيق مصالح وأغراض سياسية لأطراف أخرى.

❖ أطروحات فرعية من ضمن أطروحات مُتنوعة: كما احتلت الأطروحات الفرعية التي من ضمن مجموعة أطروحات مُتنوعة المرتبة الأولى من بين

الأطروحات الفرعية حيث إنهم مثلوا (٥) خطابات إعلامية رسمية أي بنسبة (٧,٢١%)، وقد تضمنوا ما يلي:

◀ ٢٠١٨/٩/٢ (زيارة أكاديمية الحزب الشيوعي الصيني): مصر تتمسك بأن مفتاح الخروج من المأزق الليبي هو المعالجة الشاملة لأزمة غياب الدولة، من خلال حكومة تمثل جميع الليبيين وتمارس سلطاتها على جميع أنحاء ليبيا، وجيش قوي يواجه الإرهاب ويحمي الاستقرار، وانتخابات حرة تستكمل المؤسسات التشريعية للدولة.

◀ ٢٠١٩/٢/١٦ (خطبة الرئيس عبد الفتاح السيسي بمؤتمر ميونيخ): إن من أهم القضايا الملحة كذلك على الساحة الأفريقية هي قضية الأمن في ليبيا، وهي قضية تتطلب منا جميعاً تقديم الدعم اللازم للمسار السياسي وجهود المبعوث الأممي، والعمل على دعم وتمكين مؤسسات الدولة بما في ذلك المؤسسة العسكرية. وقد حرصت مصر على تقديم العون للأشقاء في ليبيا لمساعدتهم على استعادة عافيتهم، وتوحيد المؤسسة العسكرية وبناء عملية سياسية مستدامة، بما يعكس إيجاباً على الشعب الليبي والوضع الإقليمي في منطقتي شمال أفريقيا والساحل الأفريقي.

◀ ٢٠١٩/٦/١ (الدورة ١٤ لمؤتمر القمة الإسلامي): ليبيا لا زالت تعاني من حالة انسداد سياسي وتفشي الإرهاب ونشاط الميليشيات والمترزقة والتدخلات الأجنبية، إلى سوريا التي تعاني على مدار أكثر من ثمانية أعوام من الاقتتال الأهلي والانتهاكات الإقليمية لحدودها والتدخلات الأجنبية في شؤونها.

◀ ٢٠١٩/٨/٢٥ (قمة شراكة مجموعة السبع وأفريقيا): إن تفاقم الأوضاع في ليبيا وأثر ذلك على أمن واستقرار مواطنيها، بل وعلى دول الجوار، جراء التهديد الذي تشكله المنظمات الإرهابية، والسيولة الأمنية المتمثلة في انتشار الميليشيات المسلحة، يقتضي تضافر الجهود الدولية لوضع حد لهذه الأزمة وهذا التهديد، وبما يضمن سلامة الشعب الليبي الشقيق، ويحفظ له مقدراته وموارده.

◀ ٢٠٢١/١١/٩ (اجتماع رؤساء أجهزة المتدى العربي الاستخباري): إن مصر لم ولن تألوا أي جهد في مساعدة الأشقاء في ليبيا، على الوصول ببلدهم إلى بر الأمان، من خلال السير على طريق الحل السياسي الشامل، الذي يتضمن خطوات وإجراءات متزامنة، تستند إلى توحيد المؤسسة العسكرية، وخروج القوات الأجنبية والمترزقة وإنهاء ظاهرة الميليشيات المسلحة، وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة في مواعيدها المحددة.

❖ أطروحة فرعية من ضمن أطروحات القمة العربية: وقد احتلت الأطروحات الفرعية التي من ضمن أطروحات القمة العربية المرتبة الثانية من بين الأطروحات الفرعية حيث إنهم مثلوا (٤) خطابات إعلامية رسمية أي بنسبة (٤, ١٧%)، وقد تضمنوا ما يلي:

◀ (الدورة ٢٦ للقمة العربية بشرم الشيخ): ما آلت إليه أوضاع ليبيا الشقيقة لا يُمكن السكوت عليه ولا يخفى عليكم أن استعادة الأمن والاستقرار في ليبيا لا يحتل فقط أهمية قصوى بالنسبة لمصر لاعتبارات الجوار الجغرافي والصلات التاريخية القديمة ولكن للإقليم والمنطقة العربية ككل على ضوء تشابك التهديدات ووحدة الهدف والمصير فضلاً عن الاعتبارات المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين الذي بات يتأثر بما تشهده الساحة الليبية من تطورات وتنامي لخطر الإرهاب.

◀ (الدورة ٢٨ للقمة العربية بالأردن): لا تزال الأزمة الليبية مستمرة لعامها السادس، ولا يخفى عليكم مدى اهتمام مصر وحرصها على استعادة الاستقرار في هذه الدولة الشقيقة.

◀ (الدورة ٢٩ للقمة العربية بالملكة العربية السعودية): يُمكن أن يقال عن ليبيا واليمن الشقيقتين إن الحفاظ على وحدة وسلامة وعروبة هذه الدول، وقطع الطريق على أية محاولة من التنظيمات الإرهابية، ورعاقم الإقليميين والدوليين، لتمزيق أوصال هذه الأوطان العربية، هي مسئولية تقع علينا جميعاً.

◀ (الدورة ٣١ للقمة العربية بتونس): المطالبة بتحريك شامل لتنفيذ كافة عناصر مبادرة الأمم المتحدة للتسوية في ليبيا، والتي اعتمدها مجلس الأمن منذ أكثر من ثمانية عشر شهراً ومرة أخرى أقول، إن عناصر التسوية قائمة ومعروفة للكافة، والمطلوب هو إرادة سياسية تتعالى على المصالح الضيقة، وتعلي مصلحة ليبيا واستقرارها فوق المزايدات السياسية والمطامع الشخصية، وأن يقف المجتمع الدولي وقفة حازمة في وجه قوى معروفة للجميع، تورطت ولا تزال في تهريب السلاح والمقاتلين إلى ليبيا، ودعم المنظمات الإرهابية بدون أي رقابة أو محاسبة.

❖ أطروحات فرعية من ضمن أطروحات قمة آلية التعاون الثلاثي: كما احتلت الأطروحات الفرعية التي من ضمن أطروحات القمة العربية المرتبة الثانية من بين

الأطروحات الفرعية حيث إنهم مثلوا (٤) خطابات إعلامية رسمية أي بنسبة (٤، ١٧٪)، وقد تضمنوا ما يلي:

◀ ٢٠١٧/١١/٢١ (قمة آلية التعاون الثلاثي ٢٠١٧): تظهر أزمات مثل ليبيا وسوريا، وعدد من الأزمات الأخرى، كتحدٍ لنا للحفاظ على المبادئ الثابتة للقانون الدولي من جهة، ومُساندة تلك الدول وشعوبها لتخطي الأزمات الراهنة والمخاطر التي تتعرض لها من جهة أخرى. كما يظل الإرهاب خطراً كبيراً يهدد شعوب المنطقة، بل والإنسانية كلها، الأمر الذي يستدعي تكاتف كافة الدول وتسخير إمكانياتها للتصدي له، باعتبار أن توفير حياة آمنة لمواطنينا هو أبسط حقوق الإنسان التي تفرضها علينا مسؤولياتنا، فضلاً عن أهمية مجابهة الفكر المتطرف بمختلف أنواعه.

◀ ٢٠١٨/١٠/١٠ (قمة آلية التعاون الثلاثي ٢٠١٨): أهمية عدم ترك ليبيا ساحة للتدخلات الخارجية، أو جعلها بيئة حاضنة للتنظيمات الإرهابية، وهو ما يستدعي تنفيذ اتفاق الصخيرات، وكافة عناصر المبادرة الأممية للحل السياسي في ليبيا، والتي سبق الإعلان عنها العام الماضي، مع العمل بالتوازي على توحيد المؤسسة العسكرية والأمنية في ليبيا، وتمكينها من القيام بمهامها لإنهاء الاعتماد على الميليشيات في تحقيق الأمن.

◀ ٢٠١٩/١٠/١٨ (قمة آلية التعاون الثلاثي بالقاهرة): أن التوصل إلى حل سياسي شامل في ليبيا، هو السبيل الوحيدة لتحقيق الاستقرار بها، وضرورة المعالجة الشاملة لجذور الأزمة الليبية، عبر الالتزام بتطبيق عناصر خطة الأمم المتحدة، التي اعتمدها مجلس الأمن نهاية عام ٢٠١٧، وتوحيد مؤسسات الدولة الليبية وتحقيق الرقابة البرلمانية على القرار السياسي والاقتصادي الليبي، بالإضافة إلى المواجهة الحاسمة للتدخلات الخارجية، الرامية لاستمرار عدم الاستقرار في ليبيا عبر دعم الميليشيات الإرهابية بها.

◀ ٢٠٢٠/١٠/٢١ (المؤتمر الصحفي لقمة آلية التعاون الثلاثي): الوضع في ليبيا حيث ناقشنا آخر التطورات في هذا الملف المهم وتوافقنا على ضرورة عقد الانتخابات المقررة في ديسمبر ٢٠٢١ وفقاً لخارطة الطريق التي أقرها أشقاؤنا الليبيون وكذا على حتمية خروج كافة القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا تنفيذاً للمقررات الدولية ذات الصلة وبما يعيد لليبيا سيادتها ووحدة أراضيها ويحفظ سلامة أراضيها ويرسخ قراراتها بيد أبنائها.

❖ أطروحة فرعية من ضمن أطروحات دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة: فقد احتلت الأطروحات الفرعية التي من ضمن أطروحات دورة الجمعية العامة للأمم

المتحدة المرتبة الثالثة من بين الأطروحات الفرعية حيث إنهم مثلوا (٣) خطابات إعلامية رسمية أي بنسبة (١٣٪)، وقد تضمنوا ما يلي:

◀ (الدورة ٦٩ للجمعية العامة للأمم المتحدة): مصر طرحت بالفعل، وبتوافق مع دول حوار ليبيا، مبادرة ترسم خطوات محددة وأقفا واضحا لإنهاء محنة هذا البلد الشقيق، يمكن البناء عليها للوصول إلى حل سياسي يدعم المؤسسات الليبية المنتخبة، ويسمح بالوصول إلى حل سياسي شامل، يضمن وقف الاقتتال ويحفظ وحدة الأراضي الليبية، وحتى يمكن تنفيذ ذلك، ينبغي وقف تهريب السلاح إلى ليبيا بشكل فعال، وعدم التساهل مع التيارات المتطرفة التي ترفع السلاح، وتلجأ للعنف، ولا تعترف بالعملية الديمقراطية.

◀ (الدورة ٧٣ للجمعية العامة للأمم المتحدة): مصر تقوم بدور مركزي لدعم إعادة بناء دولة ليبيا، خاصة فيما يتعلق بتوحيد المؤسسة العسكرية لتوفير بنية قادرة على الدفاع عن ليبيا ومواجهة مخاطر الإرهاب. ولا يجب أن ننسى أن عامًا قد مر منذ تبني مبادرة الأمم المتحدة للمعالجة الشاملة للأزمة الليبية دون تحقيق تقدم في تنفيذها، وهو ما يستوجب منا تجديد التزامنا بالحل السياسي كما تضمنته عناصر تلك المبادرة، بصورة غير منقوصة. فلا مجال لحلول جزئية في ليبيا أو سوريا أو اليمن. فالأزمات الكبرى تحتاج لمعالجات شاملة، وليس لحلول جزئية، إن أردنا تجاوز استنزاف البشر والموارد، والبدء في مرحلة البناء.

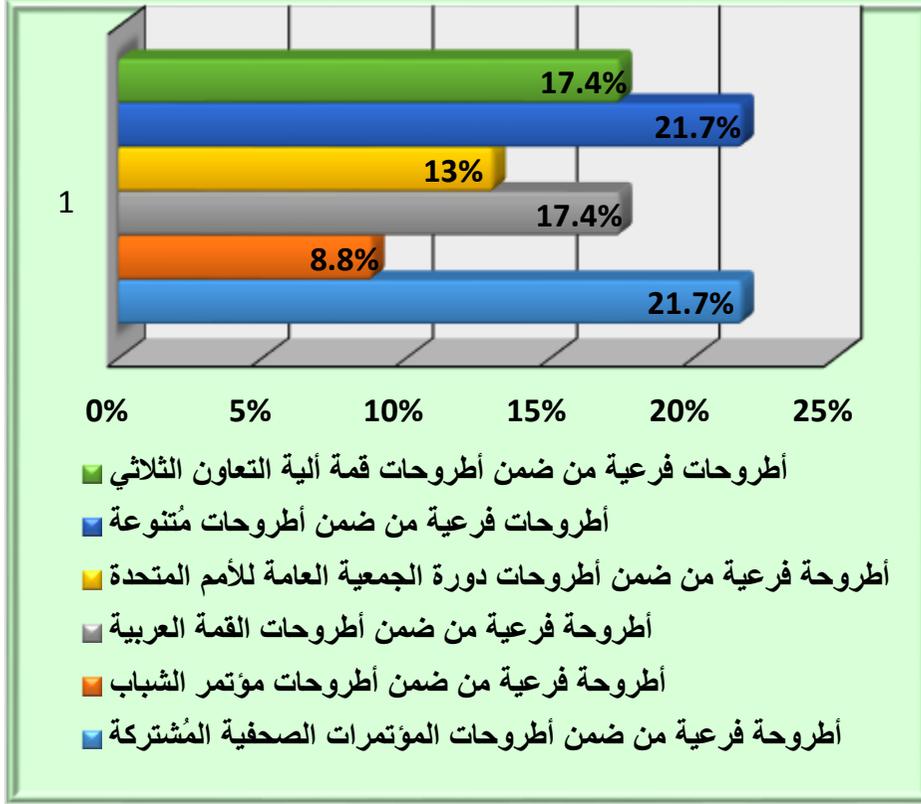
◀ (الدورة ٧٥ للجمعية العامة للأمم المتحدة): على صعيد الأزمة في ليبيا تتمسك مصر بمسار التسوية السياسية بقيادة الأمم المتحدة على أساس الاتفاق السياسي الموقع بالصخيرات ومخرجات مؤتمر برلين و"إعلان القاهرة" الذي أطلقه رئيس مجلس النواب وقائد الجيش الوطني الليبي والذي يعد مبادرة سياسية مشتركة وشاملة لإنهاء الصراع في ليبيا ويتضمن خطوات محددة وحدولًا زمنيًا واضحًا لاستعادة النظام وإقامة حكومة توافقية ترقى لتطلعات الشعب الليبي.

❖ **أطروحة فرعية من ضمن أطروحات مؤتمر الشباب:** بينما احتلت الأطروحات الفرعية التي من ضمن أطروحات مؤتمر الشباب المرتبة الرابعة من بين الأطروحات الفرعية حيث إنهم مثلوا (٢) خطابات إعلامية رسمية أي بنسبة (٨,٨٪)، وقد تضمنوا ما يلي:

◀ ٢٠١٨/٧/٢٩ (جلسة "اسأل الرئيس" بالمؤتمر السادس للشباب):
ولن نتدخل في شئون أي دولة، ولا نتآمر ضد أحد، وندعم الجيش الليبي وإجراء انتخابات في أسرع وقت.

◀ ٢٠١٨/٩/١٤ (جلسة "اسأل الرئيس" بالمؤتمر الثامن للشباب): إن
ثبات الدولة المصرية وتماسكها هو السبيل الحقيقي لمجابهة أي تحد محتمل، وأكد سيادته خطورة
الأوضاع في العمق الغربي مع ليبيا أو الجنوبي مع السودان، وكرر تأكيده على ضرورة تحديث
الخطاب الديني، مشيراً إلى الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط. مما تتمتع به من ثروات
ومقدرات هائلة، لافتاً إلى أن الاضطرابات المستمرة في المنطقة ترجع إلى محاولات السيطرة
على مقومات المنطقة، يضاف لها الصراعات الأيديولوجية التي اندلعت خلال السنوات
الماضية. وقد أكد سيادته الأهمية المحورية لمصر ودورها في الحفاظ على أمن المنطقة.

شكل رقم (٥) يوضح تقسيمه الأطروحات الفرعية التي تم تناولها أثناء فترة الحكم الانتقالية



٢) أطروحات كاملة: أما عن الأطروحات التي تناولت الأزمة الليبية بشكل خاص فقد

كانت (٧) خطابات إعلامية رسمية أي بنسبة (٣، ٢٣%)، وقد تضمنت التالي:

❖ ٢٠١٩/٤/١٤ (اجتماع قمة الترويكا ولجنة ليبيا بالاتحاد الأفريقي):

دعم استقرار ووحدة ليبيا الشقيقة وسلامتها الإقليمية، وحمايتها من مخاطر الإرهاب والتدخلات الخارجية المستمرة في ليبيا على مدار الأعوام الماضية. إن دول الاتحاد الأفريقي هي الأقرب بالحوار والتاريخ والمصير إلى ليبيا، وهي الطرف المعني أكثر من غيره بالاستقرار هناك، وتوحيد مؤسسات الدولة للعمل في هذا البلد، وتمكين قوات الجيش والشرطة المدنية من أداء واجبها في الحفاظ على السلم والاستقرار والقضاء التام على أشكال الإرهاب كافة.

❖ ٢٠٢٠/١/١٩ (قمة برلين حول الأزمة الليبية): يُعد هذا المؤتمر مؤتمر المفصلي والهام الذي انعقد في مرحلة فارقة من تاريخ ليبيا الدولة الحارة والشقية، وقد تضمن (أسباب ما يحدث في ليبيا، احتضان مصر لعدد من الأخوة الليبيين، طرق حل الأزمة الليبية).

❖ ٢٠٢٠/٢/٨ (مجلس السلم والأمن الأفريقي حول ليبيا والساحل): تعاطى مع جميع أبعاد الأزمة الليبية من خلال مقاربة شاملة، وطرح عددًا من المقترحات التي من شأنها الإسهام في التوصل لحل في ليبيا بما يحفظ وحدة وسلامة أراضيها، ويسهم في الحد من المخاطر الماثلة أمام أمن دول حوار ليبيا، ولاسيما دول الساحل الأفريقي، أملاً أن ينظر مجلس السلم والأمن الأفريقي في توفير أدوات تفعيل هذه المقاربة الشاملة وتلك المقترحات البناءة، كما أود التأكيد على موقف مصر الداعم للأشقاء في منطقة الساحل الأفريقي، ومساندتنا لكل الجهود الأفريقية لتحقيق الأمن والاستقرار بتلك المنطقة الحيوية من قارتنا.

❖ ٢٠٢٠/٦/٦ (مبادرة إعلان القاهرة بشأن ليبيا): إنفاذ إرادة الشعب الليبي المتمثلة في أن يعرف الاستقرار طريقه مجدداً إلى ليبيا، وفي أن تكون سيادة ليبيا ووحدها واستقلالها مصونة لا يتم الافتئات عليها من كائن من كان، فقد أثبتنا أنهما يضعان نصب أعينهما مصلحة ليبيا وشعبها، تلك المصلحة الليبية الوطنية التي تأتي قبل وفوق كل اعتبار.

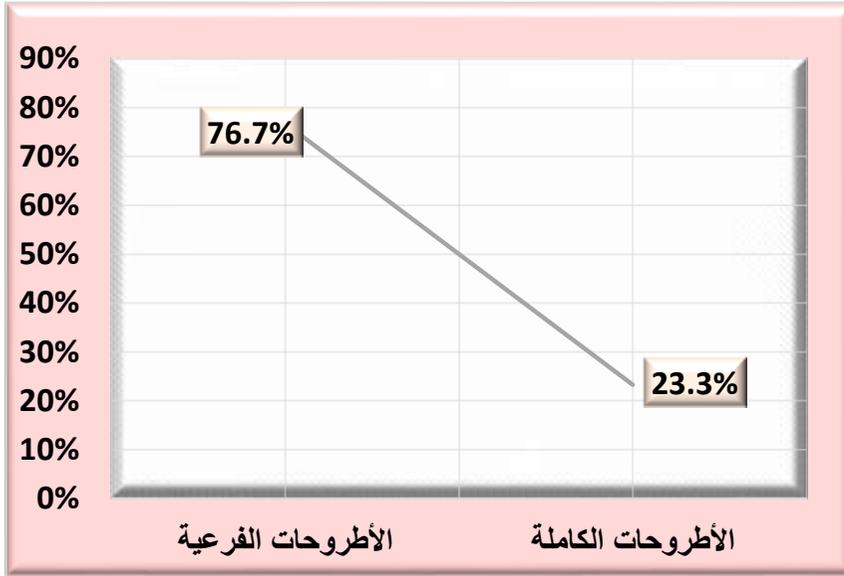
❖ ٢٠٢٠/٦/٢٠ (تفقد الوحدات المقاتلة بالمنطقة الغربية): الدولة المصرية باتت تتوفر له الشرعية الدولية سواء في إطار ميثاق الأمم المتحدة (حق الدفاع عن النفس)، أو بناء على السلطة الشرعية الوحيدة المنتخبة من الشعب الليبي (مجلس النواب) وستكون أهدافه: (حماية وتأمين الحدود الغربية للدولة بعمقها الإستراتيجي من تهديدات المليشيات الإرهابية والمرتبقة/ سرعة دعم استعادة الأمن والاستقرار على الساحة الليبية باعتباره جزءاً لا يتجزأ من أمن واستقرار مصر والأمن القومي العربي/ حقن دماء الأشقاء من أبناء الشعب الليبي شرقاً وغرباً لتهيئة الظروف لوقف إطلاق النار ومنع أي من الأطراف تجاوز الأوضاع الحالية/ وقف إطلاق النار الفوري/ إطلاق مفاوضات عملية التسوية السياسية الشاملة تحت رعاية الأمم المتحدة وفقاً لمخرجات مؤتمر برلين وتطبيقاً عملياً لمبادرة إعلان القاهرة).

❖ ٢٠٢٠/٧/١٦ (لقاء مشايخ القبائل الليبية الممثلة للشعب الليبي): دعوة للقاء مشايخ القبائل الليبية للوصول إلى ليبيا "المستقرة الموحدة، ليبيا الأمان والسلام. وأنا يمكن كنت حريص على إني ألتقي بكم عشان تسمعوا مني بشكل مباشر قد إيه إحنا

بنحترمكم وبنحبكم وبنتمنى لكم زي ما بنتمنى لبلادنا كل الخير والسلام، وعمرنا ما نظرنا لكم إلا بكل احترام وتقدير واعتزاز، وحرصنا دائماً على ألا نتدخل في شئونكم، الموقف في ليبيا بقاله النهارده ما يقرب من ١٠ سنوات، في كلمه المفروض أقرأها لكن أنا هكلمكم كلام إنسان أخ لكم بيتابع الأحداث في منطقتنا ومش هقول أكثر من ملاحظتنا على وضعنا كبلاد حصل فيها تغير كبير خلال العشر سنين اللي فاتوا، ويا ترى التغير اللي حصل ده كان بداية لخير ووحدة وبناء وتنمية وتعمير، ولا كان بداية لحاجة ثانية، السؤال ده إجابته عندنا كلنا.

❖ ٢٠٢١/١١/١٢ (مؤتمر باريس الدولي حول ليبيا): أن مصر كانت وستظل داعمة للشعب الليبي وللجهود الدولية والإقليمية المتواصلة لتحقيق طموحاته مع تقديرنا في هذا الإطار لجهود مسار برلين، ودول حوار ليبيا، والبعثة الأممية للدعم في ليبيا، والمنظمات الإقليمية المختلفة.

شكل رقم (٦) يوضح الأطروحات التي تم تناولها أثناء فترة الرئيس/ عبد الفتاح السيسي



(ب) الأطر المرجعية المستخدمة في الخطابات (عينة الدراسة) أثناء فترة حكم الرئيس/ عبد الفتاح السيسي: تنوعت الأطر المرجعية التي تم استخدامها في الخطابات الإعلامية الرسمية للدولة المصرية أثناء فترة حكم الرئيس/ عبد الفتاح السيسي ما بين (المرجعية السياسية، المرجعية الإنسانية، مرجعية العلاقات الدولية، المرجعية الأمنية، المرجعية الاقتصادية)، وهذا ما سنعرضه فيما يلي:

(١) المرجعية السياسية: وقد تمحور حول التوصل إلى حل سياسي شامل في ليبيا، هو السبيل الوحيدة لتحقيق الاستقرار بها، وضرورة المعالجة الشاملة لجذور الأزمة الليبية، عبر الالتزام بتطبيق عناصر خطة الأمم المتحدة، وقد كانت نسبته (٩, ٣٣%)، وقد اشتمل على ما يلي:

❖ ٢٠١٤/٩/٢٥ (الدورة ٦٩ للجمعية العامة للأمم المتحدة): قد طرحت مصر بالفعل، وتوافق مع دول حوار ليبيا، مبادرة ترسم خطوات محددة وأفقاً واضحاً لإنهاء محنة هذا البلد الشقيق، يمكن البناء عليها للوصول إلى حل سياسي يدعم المؤسسات الليبية المنتخبة، ويسمح بالوصول إلى حل سياسي شامل، يضمن وقف الاقتتال ويحفظ وحدة الأراضي الليبية.

❖ ٢٠١٥/٥/٢٨ (الدورة ٢٦ للقمة العربية بشرم الشيخ): تأييدنا لمجلس النواب الليبي المنتخب وللحكومة المنتهية عنه إنما يرجع بشكل أساسي لاحترامنا التام لإرادة الشعب الليبي ولحقه في تقرير مستقبله بنفسه.

❖ ٢٠١٧/٣/٢٩ (الدورة ٢٨ للقمة العربية بالأردن): أهمية مواصلة العمل نحو تشجيع الأشقاء في ليبيا، على إيجاد صيغة عملية لتنفيذ الاتفاق السياسي والاستمرار في مناقشة النقاط والموضوعات المحدودة العالقة، التي تحتاج إلى التوصل إلى توافق حولها بين الأطراف الليبية.

❖ ٢٠١٨/٩/٢٥ (الدورة ٧٣ للجمعية العامة للأمم المتحدة): تجديد التزامنا بالحل السياسي كما تضمنته عناصر تلك المبادرة، بصورة غير منقوصة. فلا مجال لحلول جزئية في ليبيا أو سوريا أو اليمن. فالأزمات الكبرى تحتاج لمعالجات شاملة، وليس لحلول جزئية، إن أردنا تجاوز استنزاف البشر والموارد، والبدء في مرحلة البناء.

❖ ٢٠١٨/١٠/١٠ (قمة آلية التعاون الثلاثي ٢٠١٨): أهمية عدم ترك ليبيا ساحة للتدخلات الخارجية، أو جعلها بيئة حاضنة للتنظيمات الإرهابية، وهو ما يستدعي تنفيذ اتفاق الصخيرات، وكافة عناصر المبادرة الأممية للحل السياسي في ليبيا، والتي سبق الإعلان عنها العام الماضي، مع العمل بالتوازي على توحيد المؤسسة الأمنية والأمنية في ليبيا، وتمكينها من القيام بمهامها لإنهاء الاعتماد على الميليشيات في تحقيق الأمن.

❖ ٢٠١٩/١/٢٨ (المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس الفرنسي): تطورات الأوضاع الإقليمية ذات الاهتمام المشترك، خاصة في ليبيا وسوريا والقضية

الفلسطينية ومنطقة الساحل الأفريقي، وكذا ملف الهجرة غير الشرعية، فضلاً عن العلاقات بين مصر والاتحاد الأوروبي، وأولويات الرئاسة المصرية للاتحاد الأفريقي خلال العام الجاري وما تتيحه من فرص لتدشين تعاون ثلاثي بين مصر وفرنسا لدفع جهود التنمية في دول القارة الأفريقية.

❖ ٢٠١٩/٢/١٦ (خطبة الرئيس عبد الفتاح السيسي بمؤتمر ميونخ): إن من أهم القضايا الملحة كذلك على الساحة الأفريقية هي قضية الأمن في ليبيا، وهي قضية تتطلب منا جميعاً تقديم الدعم اللازم للمسار السياسي وجهود المبعوث الأممي، والعمل على دعم وتمكين مؤسسات الدولة بما في ذلك المؤسسة الأمنية.

❖ ٢٠١٩/٣/٣١ (القمة العربية بتونس): نطالب بتحريك شامل لتنفيذ كافة عناصر مبادرة الأمم المتحدة للتسوية في ليبيا، والتي اعتمدها مجلس الأمن منذ أكثر من ثمانية عشر شهراً ومرة أخرى أقول، إن عناصر التسوية قائمة ومعروفة للكافة، والمطلوب هو إرادة سياسية تعالی على المصالح الضيقة، وتعلي مصلحة ليبيا واستقرارها فوق المزايدات السياسية والمطامع الشخصية، وأن يقف المجتمع الدولي وقفة حازمة في وجه قوى معروفة للجميع، تورطت ولا تزال في تهريب السلاح والمقاتلين إلى ليبيا، ودعم المنظمات الإرهابية بدون أي رقابة أو محاسبة.

❖ ٢٠١٩/٤/١٤ (اجتماع قمة الترويكاج و لجنة ليبيا بالاتحاد الأفريقي): نطالب المجتمع الدولي بتحمل مسؤوليته كاملة وبغير إبطاء لاستئناف الحل السياسي، وندعو للقيام بواجبه في تيسير العودة للمفاوضات السياسية، بشكل شفاف وبما يتسق مع الاتفاق السياسي الليبي، من خلال تنشيط قنوات الاتصال مع جميع الأطراف الليبية المعنية دون استثناء والوقوف على مسافة واحدة منها جميعاً.

❖ ٢٠١٩/٦/١ (الدورة ١٤ لمؤتمر القمة الإسلامي): فمن ليبيا، التي لا زالت تعاني من حالة انسداد سياسي وتفشي الإرهاب ونشاط الميليشيات والمرترقة والتدخلات الأجنبية.

❖ ٢٠١٩/٨/٢٥ (قمة شراكة مجموعة السبع وأفريقيا): إن الطريق للخروج من الأزمة في ليبيا معروف، ولا يحتاج سوى للإرادة السياسية وإخلاص النوايا، للبدء في عملية تسوية سياسية شاملة، تعالج كافة جوانب الأزمة، وفي القلب منها قضية استعادة الاستقرار، والقضاء على الإرهاب وفوضى الميليشيات، وإنهاء التدخلات الخارجية في ليبيا،

و ضمان عدالة توزيع موارد الدولة والشفافية في إنفاقها، واستكمال توحيد المؤسسات الليبية على النحو الوارد في الاتفاق السياسي الليبي.

❖ (قمة آلية التعاون الثلاثي بالقاهرة): أن التوصل إلى

حل سياسي شامل في ليبيا، هو السبيل الوحيدة لتحقيق الاستقرار بها، وضرورة المعالجة الشاملة لجذور الأزمة الليبية، عبر الالتزام بتطبيق عناصر خطة الأمم المتحدة، التي اعتمدها مجلس الأمن نهاية عام ٢٠١٧، وتوحيد مؤسسات الدولة الليبية وتحقيق الرقابة البرلمانية على القرار السياسي والاقتصادي الليبي، بالإضافة إلى المواجهة الحاسمة للتدخلات الخارجية، الرامية لاستمرار عدم الاستقرار في ليبيا عبر دعم الميليشيات الإرهابية بها.

❖ (مبادرة إعلان القاهرة بشأن ليبيا): ضمان تمثيل عادل

لكافة أقاليم ليبيا الثلاثة في مجلس رئاسي ينتخبه الشعب تحت إشراف الأمم المتحدة لإدارة الحكم في ليبيا للمرة الأولى من تاريخ البلاد، ومن ثم الانطلاق نحو توحيد المؤسسات الليبية وتنظيمها بما يمكنها من أداء أدوارها، ويضمن التوزيع العادل والشفاف للموارد الليبية على كافة المواطنين، ويجول دون استحواد أي من الجماعات المتطرفة أو الميليشيات على مقدرات الدولة، إلى جانب اعتماد إعلان دستوري ينظم مقتضيات المرحلة المقبلة واستحقاقها سياسياً وانتخابياً.

❖ (المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس الفرنسي): أن

الحل السياسي الشامل في ليبيا الذي يعالج كافة جوانب الأزمة هو السبيل الوحيدة لتحقيق الاستقرار لهذا البلد الشقيق والحفاظ على وحدته الإقليمية وأكدنا على ضرورة تفكيك الميليشيات المسلحة وخروج كافة القوات الأجنبية من ليبيا تنفيذاً لما تم الاتفاق عليه خلال اجتماعات اللجنة الأمنية "٥ + ٥".

❖ (الدورة ٧٥ للجمعية العامة للأمم المتحدة): تتمسك

مصر بمسار التسوية السياسية بقيادة الأمم المتحدة على أساس الاتفاق السياسي الموقع بالصخيرات ومخرجات مؤتمر برلين و"إعلان القاهرة" الذي أطلقه رئيس مجلس النواب وقائد الجيش الوطني الليبي والذي يعد مبادرة سياسية مشتركة وشاملة لإنهاء الصراع في ليبيا ويتضمن خطوات محددة وجدولاً زمنياً واضحاً لاستعادة النظام وإقامة حكومة توافقية ترقى لتطلعات الشعب الليبي.

- ❖ ٢٠٢٠/١٠/٢١ (المؤتمر الصحفي لقمة آية التعاون الثلاثي): الوضع في ليبيا حيث ناقشنا آخر التطورات في هذا الملف المهم وتوافقنا على ضرورة عقد الانتخابات المقررة في ديسمبر ٢٠٢١ وفقاً لخارطة الطريق التي أقرها أشقاؤنا الليبيون.
- ❖ ٢٠٢١/٤/١٠ (المؤتمر الصحفي المشترك مع رئيس الجمهورية التونسية): تم التوصل إليه مؤخراً من تشكيل السلطة التنفيذية في ليبيا، وعقد الانتخابات في موعدها المقرر نهاية العام الجاري.
- ❖ ٢٠٢١/٦/٢١ (المؤتمر الصحفي المشترك مع رئيس الوزراء اليوناني): إجراء الاستحقاق الانتخابي في موعده المقرر نهاية العام الجاري وتذليل أية عقبات قد تحول دون إجراء الانتخابات في موعدها.
- ❖ ٢٠٢١/١٠/١٧ (المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس الروماني): عقد الاستحقاق الانتخابي في ليبيا يوم ٢٤ ديسمبر ٢٠٢١. بما يتيح للشعب الليبي الشقيق فرصة اختيار حكومة موحدة تحفظ أمن واستقرار ووحدة وسيادة ليبيا.
- ❖ ٢٠٢١/١١/٩ (اجتماع رؤساء أجهزة المنتدى العربي الاستخباري): السير على طريق الحل السياسي الشامل، الذي يتضمن خطوات وإجراءات متزامنة، تستند إلى إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة في موعيدها المحددة.
- ٢) المرجعية الأمنية: وقد تناول التطورات السلبية الأخيرة ذات الصلة في ليبيا أدت بطبيعة الحال إلى التركيز على الشق الأمني من الأزمة، وهذا أمر طبيعي وضروري في ظل تهديدات إرهابية، وقد بلغت نسبتها (٩٣،٣٪)، وقد احتوى على كل من:
- ❖ ٢٠١٤/٩/٢٥ (الدورة ٦٩ للجمعية العامة للأمم المتحدة): يمكن تنفيذ ذلك، ينبغي وقف تهريب السلاح إلى ليبيا بشكل فعال، وعدم التساهل مع التيارات المتطرفة التي ترفع السلاح، وتلجأ للعنف، ولا تعترف بالعملية الديمقراطية.
- ❖ ٢٠١٥/٥/٢٨ (الدورة ٢٦ للقمة العربية بشرم الشيخ): أن استعادة الأمن والاستقرار في ليبيا لا يحتل فقط أهمية قصوى بالنسبة لمصر لاعتبارات الجوار الجغرافي والصلات التاريخية القديمة ولكن للإقليم والمنطقة العربية ككل على ضوء تشابك التهديدات ووحدة الهدف والمصير فضلاً عن الاعتبارات المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين الذي بات يتأثر بما تشهده الساحة الليبية من تطورات وتنامي لخطر الإرهاب.

- ❖ ٢٠١٧/١١/٢١ (قمة آية التعاون الثلاثي ٢٠١٧): يظل الإرهاب خطراً كبيراً يهدد شعوب المنطقة، بل والإنسانية كلها، الأمر الذي يستدعي تكاتف كافة الدول وتسخير إمكانياتها للتصدي له.
- ❖ ٢٠١٨/٤/١٤ (الدورة ٢٩ للقمة العربية بالملكة العربية السعودية): إن الحفاظ على وحدة وسلامة وعروبة هذه الدول، وقطع الطريق على أية محاولة من التنظيمات الإرهابية، ورعايتها الإقليميين والدوليين، لتمزيق أوصال هذه الأوطان العربية، هي مسؤولية تقع علينا جميعاً ولن نسمح بأن تظل هذه الدول الشقيقة، مسارح لصراعات دولية وإقليمية، تمزق شعوبها وتدمر مقدراتهم.
- ❖ ٢٠١٨/٧/٢٩ (جلسة "أسأل الرئيس" بالمؤتمر السادس للشباب): يتم يومياً تدمير سيارات محملة بالأسلحة والذخائر والمواد المهترئة، والموقف الأمني مستقر، والجيش والشرطة يبذلان جهوداً كبيرة في هذا الصدد.
- ❖ ٢٠١٨/٩/١٤ (جلسة "أسأل الرئيس" بالمؤتمر الثامن للشباب): ثبات الدولة المصرية وتماسكها هو السبيل الحقيقي لمجابهة أي تحدٍ محتمل، وأكد سيادته خطورة الأوضاع في العمق الغربي مع ليبيا.
- ❖ ٢٠١٨/٩/٢٥ (الدورة ٧٣ للجمعية العامة للأمم المتحدة): سياستنا تجاه ليبيا، التي تضطلع مصر فيها بدور مركزي لدعم إعادة بناء الدولة، خاصة فيما يتعلق بتوحيد المؤسسة الأمنية لتوفير بنية قادرة على الدفاع عن ليبيا ومواجهة مخاطر الإرهاب.
- ❖ ٢٠١٩/٦/١ (الدورة ١٤ لمؤتمر القمة الإسلامي): فمن ليبيا، التي لا زالت تعاني من حالة انسداد سياسي وتفشي الإرهاب ونشاط الميليشيات المرتزقة والتدخلات الأجنبية.
- ❖ ٢٠١٩/٨/٢٥ (قمة شراكة مجموعة السبع وأفريقيا): إن الوضع في ليبيا من الجسامة والخطورة، بما يستوجب التطرق إليه بشكل خاص. إن تفاقم الأوضاع في ليبيا وأثر ذلك على أمن واستقرار مواطنيها، بل وعلى دول الجوار، جراء التهديد الذي تشكله المنظمات الإرهابية، والسيولة الأمنية المتمثلة في انتشار الميليشيات المسلحة.
- ❖ ٢٠٢٠/١/١٩ (قمة برلين حول الأزمة الليبية): أن ينطلق المسار الأمني على أسس واضحة تتعلق باختيار المشاركين في اللجنة الأمنية بحيث تكون شخصيات

عسكرية ذات مصداقية تعمل وفق منطق الدولة وتؤمن بحصر السلاح في يدها، لا ضمن إطار يعزز استمرار الميليشيات في السيطرة على أجزاء من أراضي ليبيا.

❖ ٢٠٢٠/٢/٨ (مجلس السلم والأمن الأفريقي حول ليبيا والساحل):

إن التطورات السلبية الأخيرة ذات الصلة في ليبيا أدت بطبيعة الحال إلى التركيز على الشق الأمني من الأزمة، وهذا أمر طبيعي وضروري في ظل تهديدات إرهابية وأخرى تتعلق بانتشار الجريمة المنظمة واحتمالات تزايد مأساة المهاجرين الأفارقة، إلا أن هذا لا ينبغي أن يصرف أنظارنا عما دعت إليه مصر منذ اندلاع الأزمة الليبية قبل تسع سنوات من ضرورة المقاربة الشاملة لإنهاء الأزمة الليبية من خلال التعاطي مع جميع أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعدم الاكتفاء بالبعد الأمني.

❖ ٢٠٢٠/٦/٦ (مبادرة إعلان القاهرة بشأن ليبيا): إلزام كافة الجهات

الأجنبية بإخراج المرتزقة الأجانب من كافة الأراضي الليبية وتفكيك الميليشيات وتسليم أسلحتها حتى يتمكن الجيش الوطني الليبي بالتعاون مع الأجهزة الأمنية من الاضطلاع بمسئولياتها ومهامها الأمنية والأمنية في البلاد.

❖ ٢٠٢٠/٦/٢٠ (تفقد الوحدات المقاتلة بالمنطقة الغربية): مع التطورات

الأخيرة التي باتت تنذر بتصاعد المخاطر والتهديدات ليس فقط لمستقبل الأوضاع في ليبيا بالسماح بسيطرة الميليشيات المسلحة الإرهابية بدعم قوى خارجية تمثل تكتلا معاديا للمنطقة على الأشقاء في ليبيا ومقدرتهم الوطنية.

❖ ٢٠٢٠/٧/١٦ (لقاء مشايخ القبائل الليبية الممثلة للشعب الليبي):

إحنا في مصر عانينا وبنعاني من الإرهاب، شفنا ده في مصر وأسينا منه، قعدنا خمس سنوات ومازلنا لغاية دلوقتي بنجابه الإرهاب معدناش استعداد ان الميليشيات دي تقرب منا في بلدنا لكن إحنا خلال السنين اللي فاتت كلها بالكامل عمرنا ما قلنا كلمة ولا قلنا ان إحنا هندخل ليبيا، احترمناكم وخفنا على مشاعركم أن انتم تقولوا إن مصر بتستكبر بقوتها على إخوانها في ليبيا.

❖ ٢٠٢٠/٩/٢٢ (الدورة ٧٥ للجمعية العامة للأمم المتحدة): أن

مواصلة القتال وتجاوز الخط الأحمر ممثلًا في خط "سرت - الجفرة" ستصدي مصر له دفاعًا عن أمنها القومي وسلامة شعبها كما نجدد الدعوة لكل الأطراف للعودة إلى المسار السياسي بغية تحقيق السلام والأمن والاستقرار الذي يستحقه شعب ليبيا الشقيق.

- ❖ ٢٠٢٠/١٠/٢١ (المؤتمر الصحفي لقمة آية التعاون الثلاثي): حتمية خروج كافة القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا تنفيذاً للمقررات الدولية ذات الصلة وبما يعيد لليبيا سيادتها ووحدة أراضيها ويحفظ سلامة أراضيها ويرسخ قرارها بيد أبنائها.
- ❖ ٢٠٢١/٤/١٠ (المؤتمر الصحفي المشترك مع رئيس الجمهورية التونسية): إنهاء التدخلات الخارجية وخروج كافة القوات الأجنبية والمرتزقة والمقاتلين والإرهابيين الأجنب من ليبيا، بما يضمن استعادتها لاستقرارها الكامل والمنشود ويصون سيادتها ووحدة أراضيها ومقدرات الشعب الليبي الشقيق.
- ❖ ٢٠٢١/٦/٢١ (المؤتمر الصحفي المشترك مع رئيس الوزراء اليوناني): التشديد على أهمية خروج كافة القوات الأجنبية والمرتزقة من الأراضي الليبية دون ممانعة وتفكيك الميليشيات المسلحة بما يضمن استعادة عودة ليبيا لأبنائها واستعادتها لسيادتها ووحدة أراضيها واستقرارها.
- ❖ ٢٠٢١/١٠/١٧ (المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس الروماني): أهمية الالتزام بمقررات الأمم المتحدة ولاسيما قرار مجلس الأمن، رقم "٢٥٧٠" الداعي لسحب جميع عناصر المرتزقة والقوات الأجنبية من الأراضي الليبية، مع عدم استغلال الساحة الليبية لتحقيق مصالح وأغراض سياسية لأطراف أخرى.
- ❖ ٢٠٢١/١١/٩ (اجتماع رؤساء أجهزة المنتدى العربي الاستخباري): توحيد المؤسسة الأمنية، وخروج القوات الأجنبية والمرتزقة وإنهاء ظاهرة الميليشيات المسلحة.
- ٣) مرجعية العلاقات الدولية: وقد اشتمل على ببدل كافة الجهود الممكنة لمحاولة إعادة الأمن والاستقرار لمنطقة شرق المتوسط، والتصدي بكل حزم للمشكلات التي تعاني منها تلك المنطقة، وقد تمثلت نسبته في (٤، ٢٥%)، وقد تضمنت ما يلي:
- ❖ ٢٠١٥/٥/٢٨ (الدورة ٢٦ للقمة العربية بشرم الشيخ): ندعو المجتمع الدولي للإضطلاع بمسئولياته وبلورة رؤية أكثر واقعية ووضوحاً لمحاربة الإرهاب والتعامل مع كافة تنظيماته، وعدم إضاعة المزيد من الوقت، لكي لا يتصور من يرفعون السلاح أن هذا هو السبيل لتحقيق مكاسب سياسية.
- ❖ ٢٠١٧/٣/٢٩ (الدورة ٢٨ للقمة العربية بالأردن): لن تدخر مصر جهداً في سبيل دعم جهود التوصل إلى حل ليبي توافقي، وستستمر في التعاون مع دول حوار ليبيا ومختلف القوى الدولية والإقليمية والأمم المتحدة والجامعة العربية، من أجل الدفع قدماً بمسار التسوية السياسية بدون تدخل خارجي، حتى يتمكن الشعب الليبي الشقيق من استعادة

أمنه واستقراره، ويقضي على الإرهاب والتطرف، ويحفظ وحدة الأراضي الليبية وسلامتها الإقليمية ويصون مقدراتها.

❖ (٢٠١٧/١١/٢١) (قمة آلية التعاون الثلاثي ٢٠١٧): تلتزم ببذل كافة

الجهود الممكنة لمحاولة إعادة الأمن والاستقرار لمنطقة شرق المتوسط، والتصدي بكل حزم للمشكلات التي تعاني منها تلك المنطقة.

❖ (٢٠١٨/٤/١٤) (الدورة ٢٩ للقمة العربية بالملكة العربية السعودية):

إن مصر مستمرة في دعم كل جهد، للحفاظ على وحدة ليبيا واستعادة مؤسسات الدولة فيها، ولعلكم جميعاً تتابعون الجهود المصرية المستمرة لتوحيد المؤسسة الأمنية في ليبيا، وخلق ضمانات أمنية تتأسس عليها عملية استعادة الدولة الوطنية في ليبيا والقضاء على الإرهاب.

❖ (٢٠١٨/٧/٢٩) (جلسة "أسأل الرئيس" بالمؤتمر السادس للشباب):

ولن نتدخل في شئون أي دولة، ولا نتأمر ضد أحد، وندعم الجيش الليبي وإجراء انتخابات في أسرع وقت.

❖ (٢٠١٨/٩/٢) (زيارة أكاديمية الحزب الشيوعي الصيني): تمسكت مصر بأن مفتاح

الخروج من المأزق الليبي هو المعالجة الشاملة لأزمة غياب الدولة، من خلال حكومة تمثل جميع الليبيين وتمارس سلطاتها على جميع أنحاء ليبيا، وجيش قوي يواجه الإرهاب ويحمي الاستقرار، وانتخابات حرة تستكمل المؤسسات التشريعية للدولة.

❖ (٢٠١٩/١/٢٨) (المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس الفرنسي):

وقوف مصر ومساندتها للجهود السياسية الرامية لتسوية النزاعات الإقليمية والحفاظ على الدولة الوطنية وسلامتها الإقليمية والحيلولة دون تفككها أو السماح لقوى خارجية باستمرار العمل على زعزعة استقرار وأمن المنطقة تحقيقاً لأهدافها الأيديولوجية أو مصالحها الضيقة.

❖ (٢٠١٩/٢/١٦) (خطبة الرئيس عبد الفتاح السيسي بمؤتمر ميونيخ):

حرصت مصر على تقديم العون للأشقاء في ليبيا لمساعدتهم على استعادة عافيتهم، وتوحيد المؤسسة الأمنية وبناء عملية سياسية مستدامة، بما يعكس إيجاباً على الشعب الليبي والوضع الإقليمي في منطقتي شمال أفريقيا والساحل الأفريقي.

❖ (٢٠٢٠/١/١٩) (قمة برلين حول الأزمة الليبية): ولقد احتضنت القاهرة عدداً هائلاً

من الاجتماعات اندرج بعضها في الإطار الاجتماعي عبر استقبال ممثلي القبائل، وبعضها في السياق السياسي عبر استقبال البرلمانيين وأطراف المعادلة السياسية الليبية، كما كان لنا جهد ملموس في العمل

على توحيد المؤسسة الأمنية الليبية، وقد حرصنا على أن تكون إسهاماتنا منسقة وداعمة لجهود الأمم المتحدة المتفق عليها دولياً سعيًا لوضع ليبيا على طريق الحل المنشود لأزمته الممتدة والمزمنة.

❖ (٢٠٢٠/٦/٦) مبادرة إعلان القاهرة بشأن ليبيا: متابعة مصر عن

كتب وبالتنسيق مع الأخوة الليبيين لكافة التطورات الميدانية التي تحدث في ليبيا، ورفضها الكامل لكافة أشكال التصعيد التي من شأنها زيادة تعقيد المشهد الليبي، وتنذر بعواقب وخيمة في كامل المنطقة.

❖ (٢٠٢٠/٦/٢٠) تفقد الوحدات المقاتلة بالمنطقة الغربية: مرورًا

بالمشاركة المصرية الفعالة في دعم كافة المبادرات الإقليمية والدولية التي طرحت للتسوية السياسية الشاملة للأزمة الليبية بدء من اجتماعات أطراف النزاع في أبوظبي وباريس وبالرمو وموسكو ومؤتمر برلين وبما كانت مصر دائما حاضرة ومؤيدة لجهود السلام.

❖ (٢٠٢١/٤/١٠) المؤتمر الصحفي المشترك مع رئيس الجمهورية

التونسية: التأكيد على استعدادنا لتقديم كافة أشكال الدعم لها بما يمكنها من أداء دورها في إدارة المرحلة الانتقالية.

❖ (٢٠٢١/٦/٢١) المؤتمر الصحفي المشترك مع رئيس الوزراء اليوناني: آخر

التطورات ذات الصلة بالملف الليبي حيث توافقنا على دعم أشقائنا الليبيين.

❖ (٢٠٢١/١١/٩) اجتماع رؤساء أجهزة المنتدى العربي الاستخباري: إن مصر لم

ولن تألوا أي جهد في مساعدة الأشقاء في ليبيا، على الوصول ببلدهم إلى بر الأمان.

❖ (٢٠٢١/١١/١٢) مؤتمر باريس الدولي حول ليبيا: أن مصر كانت وستظل داعمة

للسبب الليبي وللجهود الدولية والإقليمية المتواصلة لتحقيق طموحاته مع تقديرنا في هذا الإطار لجهود مسار برلين، ودول حوار ليبيا، والبعثة الأممية للدعم في ليبيا، والمنظمات الإقليمية المختلفة.

٤) المرجعية الإنسانية: وقد تمحور حول إن من حق جميع أبناء ليبيا أن تطوي

صفحة هذه الحقبة المؤلمة، وأن يستعيدوا دولتهم، ويبدأوا مرحلة إعادة البناء، وقد بلغت نسبته (١٥%)، وقد اشتمل على ما يلي:

❖ (٢٠١٧/١١/٢١) قمة آلية التعاون الثلاثي (٢٠١٧): أن توفير حياة

آمنة لمواطنينا هو أبسط حقوق الإنسان التي تفرضها علينا مسؤولياتنا، فضلا عن أهمية مجابهة الفكر المتطرف بمختلف أنواعه.

❖ ٢٠١٩/٤/١٤ (اجتماع قمة الترويكا ولجنة ليبيا بالاتحاد الأفريقي):

إن من حق جميع أبناء ليبيا أن تطوي صفحة هذه الحقبة المؤلمة، وأن يستعيدوا دولتهم، ويبدأوا مرحلة إعادة البناء. ولن يتأتى ذلك إلا باستئناف الحل السياسي في أسرع وقت ممكن، وتمكين مؤسسات الدولة الليبية، وحدها دون غيرها، من أداء واجباتها، وبحيث يُتاح لهذه المؤسسات تلبية مصالح واحتياجات الشعب الليبي الشقيق، وحماية مقدراته.

❖ ٢٠١٩/٨/٢٥ (قمة شراكة مجموعة السبع وأفريقيا): يقتضي تضافر

الجهود الدولية لوضع حد لهذه الأزمة وهذا التهديد، وبما يضمن سلامة الشعب الليبي الشقيق، ويحفظ له مقدراته وموارده.

٥) المرجعية الاقتصادية: وقد تمثل في تحديد المسار الاقتصادي الذي يُمكن من

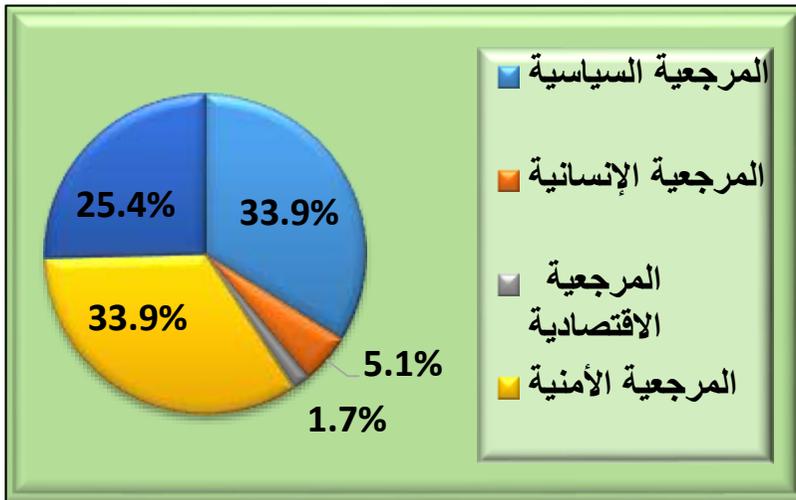
خلاله إعادة إعمار ليبيا، وقد كانت نسبته (٧,١%)، وقد تضمن ما يلي:

❖ ٢٠٢٠/١/١٩ (قمة برلين حول الأزمة الليبية): المسار الاقتصادي،

فقد انطلق بالفعل، وتظهر المؤشرات الأولى إمكانية التفاوض بأن عمله يمكن أن يثمر عن توافقات حول قضايا توزيع عوائد موارد الدولة وكيفية توظيفها لمصلحة الليبيين جميعاً.

شكل رقم (٧) يوضح الأطر المرجعية المستخدمة في الخطابات (عينة الدراسة) أثناء فترة حكم

الرئيس/ عبد الفتاح السيسي



ج) نوع الأطر المرجعية المستخدمة في الخطابات (عينة الدراسة) أثناء فترة حكم الرئيس/ عبد الفتاح السيسي: تنوعت نوعية الأطر المرجعية التي تم استخدامها في الخطابات الإعلامية الرسمية للدولة المصرية (عينة الدراسة) أثناء فترة حكم الرئيس/ عبد الفتاح السيسي ما بين (أطر طرح الأسباب، وأطر تقديم الحلول)، وهذا ما سنعرضه فيما يلي:

١) أطر تقديم الحلول: وقد تمحورت الحلول التي قدمت من خلال الخطابات الإعلامية الرسمية للدولة المصرية (عينة الدراسة) أثناء فترة حكم الرئيس/ عبد الفتاح السيسي حول (الحلول السلمية التي يجب اتباعها لحل الأزمة الليبية وفقاً لمقررات الأمم المتحدة التي وافق عليها مجلس الأمن، وتأكيد موقف مصر على تدعيم الحل السلمي ودعم الجيش الليبي وعدم التدخل في شئون أي دولة)، وقد بلغت نسبة تواجد هذه النوعية من الأطر (٧٥%)، وقد احتوت على ما يلي:

❖ ٢٠١٤/٩/٢٥ (الدورة ٦٩ للجمعية العامة للأمم المتحدة): مبادرة ترسم خطوات محددة وأفقا واضحا لإنهاء محنة هذا البلد الشقيق، يمكن البناء عليها للوصول إلى حل سياسي يدعم المؤسسات الليبية المنتخبة، ويسمح بالوصول إلى حل سياسي شامل، يضمن وقف الاقتتال ويحفظ وحدة الأراضي الليبية، وحتى يمكن تنفيذ ذلك، ينبغي وقف تهريب السلاح إلى ليبيا بشكل فعال، وعدم التساهل مع التيارات المتطرفة التي ترفع السلاح، وتلجأ للعنف، ولا تعترف بالعملية الديمقراطية.

❖ ٢٠١٥/٥/ (الدورة ٢٦ للقمة العربية بشرم الشيخ): تقديم كافة أشكال الدعم والمساندة للحكومة الشرعية دون إبطاء لتمكينها من أداء دورها في بسط الأمن والاستقرار في ربوع ليبيا وبما يُفعل دورها في مكافحة الإرهاب ويسمح لها بالدفاع عن نفسها ضد التنظيمات الإرهابية، كما ندعم في الوقت ذاته وبكل قوة الحلول السياسية المطروحة من قبل الأمم المتحدة والرامية إلى تحقيق توافق بين أشقائنا في ليبيا وصولاً إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية.

❖ ٢٠١٧/٣/٢٩ (الدورة ٢٨ للقمة العربية بالأردن): ولن تدخر مصر جهداً في سبيل دعم جهود التوصل إلى حل ليبي توافقي، وستستمر في التعاون مع دول حوار ليبيا ومختلف القوى الدولية والإقليمية والأمم المتحدة والجامعة العربية، من أجل الدفع قدماً بمسار التسوية السياسية بدون تدخل خارجي، حتى يتمكن الشعب الليبي الشقيق من استعادة

أمنه واستقراره، ويقضي على الإرهاب والتطرف، ويحفظ وحدة الأراضي الليبية وسلامتها الإقليمية ويصون مقدراتها.

❖ ٢٠١٧/١١/٢١ (قمة آلية التعاون الثلاثي ٢٠١٧): كتجد لنا

للحفاظ على المبادئ الثابتة للقانون الدولي من جهة، ومُساندة تلك الدول وشعوبها لتخطي الأزمات الراهنة والمخاطر التي تتعرض لها من جهة أخرى. كما يظل الإرهاب خطرًا كبيرًا يهدد شعوب المنطقة، بل والإنسانية كلها، الأمر الذي يستدعي تكاتف كافة الدول وتسخير إمكانياتها للتصدي له، باعتبار أن توفير حياة آمنة لمواطنينا هو أبسط حقوق الإنسان التي تفرضها علينا مسؤولياتنا، فضلًا عن أهمية مواجهة الفكر المتطرف بمختلف أنواعه.

❖ ٢٠١٨/٤/١٤ (لدورة ٢٩ للقمة العربية بالملكة العربية السعودية):

وإن مصر مستمرة في دعم كل جهد، للحفاظ على وحدة ليبيا واستعادة مؤسسات الدولة فيها، ولعلكم جميعًا تتابعون الجهود المصرية المستمرة لتوحيد المؤسسة العسكرية في ليبيا، وخلق ضمانات أمنية تتأسس عليها عملية استعادة الدولة الوطنية في ليبيا والقضاء على الإرهاب.

❖ ٢٠١٨/٧/٢٩ (جلسة "أسأل الرئيس" بالمؤتمر السادس للشباب):

ولن نتدخل في شئون أي دولة، ولا نتآمر ضد أحد، وندعم الجيش الليبي وإجراء انتخابات في أسرع وقت.

❖ ٢٠١٨/٩/٢ (زيارة أكاديمية الحزب الشيوعي الصيني): فقد تمسكت مصر بأن

مفتاح الخروج من المأزق الليبي هو المعالجة الشاملة لأزمة غياب الدولة، من خلال حكومة تمثل جميع الليبيين وتمارس سلطاتها على جميع أنحاء ليبيا، وجيش قوي يواجه الإرهاب ويحمي الاستقرار، وانتخابات حرة تستكمل المؤسسات التشريعية للدولة.

❖ ٢٠١٨/٩/٥ (الدورة ٧٣ للجمعية العامة للأمم المتحدة): تحديد التزامنا بالحل

السياسي كما تضمنته عناصر تلك المبادرة، بصورة غير منقوصة. فلا مجال لحلول جزئية في ليبيا أو سوريا أو اليمن. فالأزمات الكبرى تحتاج لمعالجات شاملة، وليس لحلول جزئية، إن أردنا تجاوز استنزاف البشر والموارد، والبدء في مرحلة البناء.

❖ ٢٠١٨/١٠/١٠ (قمة آلية التعاون الثلاثي ٢٠١٨): تنفيذ اتفاق الصخيرات،

وكافة عناصر المبادرة الأهمية للحل السياسي في ليبيا، والتي سبق الإعلان عنها العام الماضي، مع العمل

بالتوازي على توحيد المؤسسة العسكرية والأمنية في ليبيا، وتمكينها من القيام بمهامها لإنهاء الاعتماد على الميليشيات في تحقيق الأمن.

❖ ٢٠١٩/١/٢٨ (المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس الفرنسي):

وقوف مصر ومساندتها للجهود السياسية الرامية لتسوية النزاعات الإقليمية والحفاظ على الدولة الوطنية وسلامتها الإقليمية والحيلولة دون تفككها أو السماح لقوى خارجية باستمرار العمل على زعزعة استقرار وأمن المنطقة تحقيقاً لأهدافها الأيديولوجية أو مصالحها الضيقة.

❖ ٢٠١٩/٢/١٦ (خطبة الرئيس عبد الفتاح السيسي بمؤتمر ميونيخ):

وقد حرصت مصر على تقديم العون للأشقاء في ليبيا لمساعدتهم على استعادة عافيتهم، وتوحيد المؤسسة العسكرية وبناء عملية سياسية مستدامة، بما ينعكس إيجاباً على الشعب الليبي والوضع الإقليمي في منطقتي شمال أفريقيا والساحل الأفريقي.

❖ ٢٠١٩/٣/٣١ (القمة العربية بتونس):

كافة عناصر مبادرة الأمم المتحدة للتسوية في ليبيا، والتي اعتمدها مجلس الأمن منذ أكثر من ثمانية عشر شهراً ومرة أخرى أقول، إن عناصر التسوية قائمة ومعروفة للكافة، والمطلوب هو إرادة سياسية تتعالى على المصالح الضيقة، وتعلي مصلحة ليبيا واستقرارها فوق المزايدات السياسية والمطامع الشخصية، وأن يقف المجتمع الدولي وقفة حازمة في وجه قوى معروفة للجميع، تورطت ولا تزال في تهريب السلاح والمقاتلين إلى ليبيا، ودعم المنظمات الإرهابية بدون أي رقابة أو محاسبة.

❖ ٢٠١٩/٤/١٤ (اجتماع قمة الترويكا ولجنة ليبيا بالاتحاد الأفريقي):

إننا اليوم نطالب المجتمع الدولي بتحمل مسؤوليته كاملة وبغير إبطاء لاستئناف الحل السياسي، وندعو المبعوث الأممي د. غسان سلامة للقيام بواجبه في تيسير العودة للمفاوضات السياسية، بشكل شفاف وبما يتسق مع الاتفاق السياسي الليبي، من خلال تنشيط قنوات الاتصال مع جميع الأطراف الليبية المعنية دون استثناء والوقوف على مسافة واحدة منها جميعاً.

❖ ٢٠١٩/٨/٢٥ (قمة شراكة مجموعة السبع وأفريقيا):

للخروج من الأزمة في ليبيا معروف، ولا يحتاج سوى لإرادة السياسية وإخلاص النوايا، للبدء في عملية تسوية سياسية شاملة، تعالج كافة جوانب الأزمة، وفي القلب منها قضية استعادة الاستقرار، والقضاء على الإرهاب وفوضى الميليشيات، وإنهاء التدخلات الخارجية في ليبيا،

وضمن عدالة توزيع موارد الدولة والشفافية في إنفاقها، واستكمال توحيد المؤسسات الليبية على النحو الوارد في الاتفاق السياسي الليبي.

❖ (قمة آلية التعاون الثلاثي بالقاهرة): التوصل إلى حل سياسي شامل في ليبيا، هو السبيل الوحيدة لتحقيق الاستقرار بها، وضرورة المعالجة الشاملة لجذور الأزمة الليبية، عبر الالتزام بتطبيق عناصر خطة الأمم المتحدة، التي اعتمدها مجلس الأمن نهاية عام ٢٠١٧، وتوحيد مؤسسات الدولة الليبية وتحقيق الرقابة البرلمانية على القرار السياسي والاقتصادي الليبي، بالإضافة إلى المواجهة الحاسمة للتدخلات الخارجية، الرامية لاستمرار عدم الاستقرار في ليبيا عبر دعم الميليشيات الإرهابية بها.

❖ (قمة برلين حول الأزمة الليبية): وأود أن أكون صريحًا معكم، فنحن في مصر لا نرى أن الوضع في ليبيا يمكن أن يعود لطبيعته دون توافر خمسة عوامل رئيسية هي؛ إصلاح الخلل الذي ينتاب المجلس الرئاسي، وتشكيل حكومة مستقلة تتوافق عليها الأطراف وتحظى بقبول البرلمان، ونزع السلاح عن الميليشيات، وتوحيد الجيش، والتوزيع العادل للثروات. وأشار هنا إلى أن آليات تحقيق تلك الأهداف معروفة، وهي التي صاغتها الأمم المتحدة عبر مسارها الثلاثة.

❖ (مجلس السلم والأمن الأفريقي حول ليبيا والساحل): تم إيجاد وسيلة لتسوية سلمية للأزمة؛ تقضى على حالة التهميش لبعض المناطق الليبية؛ وتتيح التوزيع العادل لعوائد الثروة وكذا السلطة، وتسمح بإعادة بناء مؤسسات دولة في ليبيا تكون قادرة على الاضطلاع بمسئولياتها تجاه مواطنيها، فضلا عن دورها ومسئوليتها في ضبط حدودها لحفظ أمن ليبيا واللحيلولة دون تهديد أمن دول جوارها انطلاقا من أراضيها.

❖ (مبادرة إعلان القاهرة بشأن ليبيا): لا يمكن أن يكون هناك استقرارا في ليبيا إلا إذا تم إيجاد وسيلة لتسوية سلمية للأزمة، تتضمن وحدة وسلامة المؤسسات الوطنية، تكون قادرة على الاضطلاع بمسئولياتها تجاه الشعب الليبي، وتتيح لها في نفس الوقت توزيع عادل وشفاف للثروات الليبية على كافة المواطنين، وتحول دون تسربها إلى أيدي من يستخدمونها ضد الدولة الليبية.

❖ (تفقد الوحدات المقاتلة بالمنطقة الغربية): الدولة المصرية باتت تتوفر له الشرعية الدولية سواء في إطار ميثاق الأمم المتحدة (حق الدفاع عن النفس).

❖ ٢٠٢٠/٧/١٢ (المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس الفرنسي): أن الحل السياسي الشامل في ليبيا الذي يعالج كافة جوانب الأزمة هو السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار لهذا البلد الشقيق والحفاظ على وحدته الإقليمية وأكدنا على ضرورة تفكيك الميليشيات المسلحة وخروج كافة القوات الأجنبية من ليبيا تنفيذاً لما تم الاتفاق عليه خلال اجتماعات اللجنة العسكرية "٥ + ٥".

❖ ٢٠٢٠/٩/٢٢ (الدورة ٧٥ للجمعية العامة للأمم المتحدة): متمسك مصر بمسار التسوية السياسية بقيادة الأمم المتحدة على أساس الاتفاق السياسي الموقع بالصخيرات ومخرجات مؤتمر برلين و"إعلان القاهرة" الذي أطلقه رئيس مجلس النواب وقائد الجيش الوطني الليبي والذي يعد مبادرة سياسية مشتركة وشاملة لإنهاء الصراع في ليبيا ويتضمن خطوات محددة وجدولاً زمنياً واضحاً لاستعادة النظام وإقامة حكومة توافقية ترقى لتطلعات الشعب الليبي. وإن تداعيات الأزمة لا تقتصر على الداخل الليبي لكنها تؤثر على أمن دول الجوار والاستقرار الدولي وإن مصر عازمة على دعم الأشقاء الليبيين لتخليص بلدهم من التنظيمات الإرهابية والمليشيات ووقف التدخل السافر من بعض الأطراف الإقليمية التي عمدت إلى جلب المقاتلين الأجنبي إلى ليبيا تحقيقاً لأطماع معروفة وأوهام استعمارية ولى عهدها. لذلك فقد أعلننا ونكرر هنا أن مواصلة القتال وتجاوز الخط الأحمر ممثلاً في خط "سرت - الجفرة" ستصدي مصر له دفاعاً عن أمنها القومي وسلامة شعبها كما نجدد الدعوة لكل الأطراف للعودة إلى المسار السياسي بغية تحقيق السلام والأمن والاستقرار الذي يستحقه شعب ليبيا الشقيق.

❖ ٢٠٢٠/١٠/٢١ (المؤتمر الصحفي لقمة آلية التعاون الثلاثي): حتمية خروج كافة القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا تنفيذاً للمقررات الدولية ذات الصلة وبما يعيد لليبيا سيادتها ووحدتها ويحفظ سلامة أراضيها ويرسخ قرارها بيد أبنائها.

❖ ٢٠٢١/٤/١٠ (المؤتمر الصحفي المشترك مع رئيس الجمهورية التونسية): ضرورة تفعيل الدور العربي إزاء هذه الأزمة، ورحبنا بما تم التوصل إليه مؤخراً من تشكيل السلطة التنفيذية في ليبيا. وأكدنا على استعدادنا لتقديم كافة أشكال الدعم لها بما يمكنها من أداء دورها في إدارة المرحلة الانتقالية، وعقد الانتخابات في موعدها المقرر نهاية العام الجاري وإنهاء التدخلات الخارجية وخروج كافة القوات الأجنبية والمرتزقة

والمقاتلين والإرهابيين الأجانب من ليبيا، بما يضمن استعادتها لاستقرارها الكامل والمنشود ويصون سيادتها ووحدة أراضيها ومقدرات الشعب الليبي الشقيق.

❖ ٢٠٢١/٦/٢١ (المؤتمر الصحفي المشترك مع رئيس الوزراء اليوناني): توافقنا على

دعم أشقائنا الليبيين في إجراء الاستحقاق الانتخابي في موعده المقرر نهاية العام الجاري وتذليل أية عقبات قد تحول دون إجراء الانتخابات في موعدها مع التشديد على أهمية خروج كافة القوات الأجنبية والمرتزقة من الأراضي الليبية دون ممانعة وتفكيك الميليشيات المسلحة. بما يضمن استعادة عودة ليبيا لأبنائها واستعادتها لسيادتها ووحدة أراضيها واستقرارها.

❖ ٢٠٢١/١٠/١٧ (المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس الروماني):

أكدنا خلال الاجتماع مع فخامة رئيس رومانيا، على تطلعنا لعقد الاستحقاق الانتخابي في ليبيا يوم ٢٤ ديسمبر ٢٠٢١. بما يتيح للشعب الليبي الشقيق فرصة اختيار حكومة موحدة تحفظ أمن واستقرار ووحدة وسيادة ليبيا، مع التشديد على أهمية الالتزام بمقررات الأمم المتحدة ولاسيما قرار مجلس الأمن، رقم "٢٥٧٠" الداعي لسحب جميع عناصر المرتزقة والقوات الأجنبية من الأراضي الليبية، مع عدم استغلال الساحة الليبية لتحقيق مصالح وأغراض سياسية لأطراف أخرى.

❖ ٢٠٢١/١١/٩ (اجتماع رؤساء أجهزة المنتدى العربي الاستخباري):

فإن مصر لم ولن تألوا أي جهد في مساعدة الأشقاء في ليبيا، على الوصول ببلدهم إلى بر الأمان، من خلال السير على طريق الحل السياسي الشامل، الذي يتضمن خطوات وإجراءات متزامنة، تستند إلى توحيد المؤسسة العسكرية، وخروج القوات الأجنبية والمرتزقة وإنهاء ظاهرة الميليشيات المسلحة، وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة في مواعيدها المحددة.

❖ ٢٠٢١/١١/١٢ (مؤتمر باريس الدولي حول ليبيا): أكد لكم مجدداً،

أن مصر كانت وستظل داعمة للشعب الليبي وللجهود الدولية والإقليمية المتواصلة لتحقيق طموحاته مع تقديرنا في هذا الإطار لجهود مسار برلين، ودول حوار ليبيا، والبعثة الأممية للدعم في ليبيا، والمنظمات الإقليمية المختلفة.

٢) أطر طرح الأسباب: وقد تناولت الأسباب التي طرحت من خلال الخطابات

الإعلامية الرسمية للدولة المصرية (عينة الدراسة) أثناء فترة حكم الرئيس/ عبد الفتاح السيسي، والتي تمثلت في (أن أهم أسباب استمرار الأزمة الليبية هي عدم الالتزام بمقررات الحل السياسي السلمي الذي أوضعتة الأمم المتحدة وأقره مجلس الأمن، وتفشي الإرهاب ونشاط الميليشيات

والمرتزقة والتدخلات الأجنبية)، وقد بلغت نسبة تواجد هذه النوعية من الأطر (٢٥%)، وقد اشتملت على ما يلي:

❖ (الدورة ٢٦ للقمّة العربية بشرم الشيخ): إن ما آلت إليه أوضاع ليبيا الشقيقة لا يُمكن السكوت عليه ولا يخفى عليكم أن استعادة الأمن والاستقرار في ليبيا لا يحتل فقط أهمية قصوى بالنسبة لمصر لاعتبارات الجوار الجغرافي والصلات التاريخية القديمة ولكن للإقليم والمنطقة العربية ككل على ضوء تشابك التهديدات ووحدة الهدف والمصير فضلا عن الاعتبارات المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين الذي بات يتأثر بما تشهده الساحة الليبية من تطورات وتنامي لخطر الإرهاب.

❖ (الدورة ٢٨ للقمّة العربية بالأردن): لا تزال الأزمة الليبية مستمرة لعامها السادس، ولا يخفى عليكم مدى اهتمام مصر وحرصها على استعادة الاستقرار في هذه الدولة الشقيقة، التي تربطها بمصر علاقات حوار مباشر وصلات شعبية ضاربة في أعماق التاريخ، ورغم توصل الأشقاء الليبيين إلى اتفاق سياسي في الصحيرات في عام ٢٠١٥ لإنهاء الأزمة، إلا أن الخلاف لا يزال قائماً حول سبل وآليات تنفيذه.

❖ (قمة آلية التعاون الثلاثي ٢٠١٧/١١/٢١): انطلاقاً من شعور كامل بالمسؤولية تجاه المنطقة التي ننتمي إليها، فإن مصر وقبرص واليونان تلتزم ببذل كافة الجهود الممكنة لمحاولة إعادة الأمن والاستقرار لمنطقة شرق المتوسط، والتصدي بكل حزم للمشكلات التي تعاني منها تلك المنطقة. وكما أكدت بالأمس عقب لقائي مع فخامة الرئيس "أنستاسيادس"، تظل القضيتان القبرصية والفلسطينية ذات أولوية خاصة في إطار المباحثات بيننا.

❖ (جلسة "اسأل الرئيس" بالمؤتمر السادس للشباب): تدمير سيارات محمّلة بالأسلحة والذخائر والمواد المهترّبة، والموقف الأمني مستقر، والجيش والشرطة يبذلان جهوداً كبيرة في هذا الصدد.

❖ (جلسة "اسأل الرئيس" بالمؤتمر الثامن للشباب): إن ثبات الدولة المصرية وتمامها هو السبيل الحقيقي لمجابهة أي تحدٍ محتمل، وأكد سيادته خطورة الأوضاع في العمق الغربي مع ليبيا أو الجنوبي مع السودان، وكرر تأكيده على ضرورة تحديث الخطاب الديني، مشيراً إلى الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط. بما تتمتع به من ثروات ومقدرات هائلة، لافتاً إلى أن الاضطرابات المستمرة في المنطقة ترجع إلى محاولات السيطرة

على مقومات المنطقة، يضاف لها الصراعات الأيديولوجية التي اندلعت خلال السنوات الماضية. وقد أكد سيادته الأهمية المحورية لمصر ودورها في الحفاظ على أمن المنطقة.

❖ ٢٠١٩/٤/١٤ (اجتماع قمة الترويكاف و لجنة ليبيا بالاتحاد الأفريقي):

لقد تعرض الشعب الليبي الشقيق لعملية استنزاف لمقدراته وموارده، على مدار السنوات الماضية، وفوضى غير مسبوقة للمليشيات والتنظيمات الإرهابية والتفريغ والتفريغ بالبشر، رسختها حالة ممتدة من الانسداد السياسي، وتغليب الأهواء الشخصية والمصالح الضيقة على المصلحة الوطنية الليبية، والاستقواء بأطراف خارجية دعمت الفوضى والتنظيمات الإرهابية وتورطت في تهريب الإرهابيين والسلاح إلى ليبيا، وتهريب النفط والأموال إلى خارج الأراضي الليبية.

❖ ٢٠١٩/٦/١ (الدورة ١٤ لمؤتمر القمة الإسلامي): ليبيا التي لا زالت

تعاين من حالة انسداد سياسي وتفشّي الإرهاب ونشاط المليشيات والمرترقة والتدخلات الأجنبية.

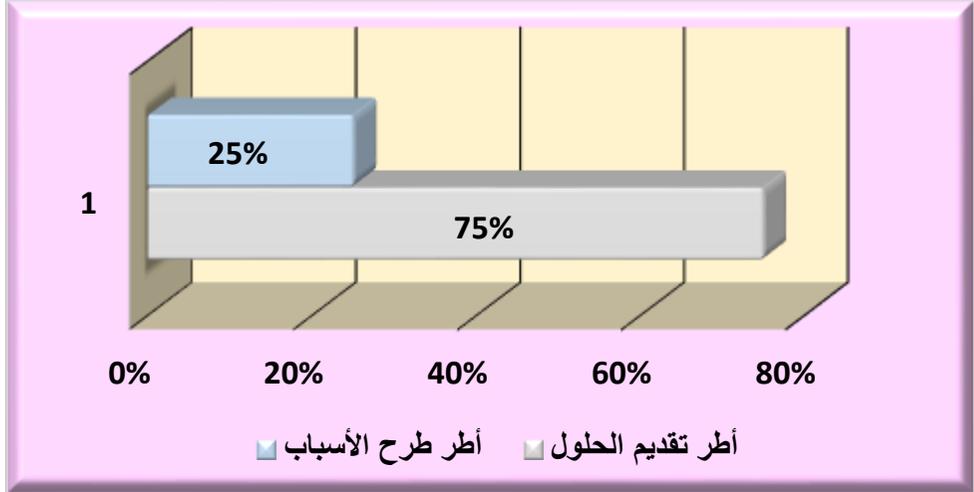
❖ ٢٠١٩/٨/٢٥ (قمة شراكة مجموعة السبع وأفريقيا): إن تفاقم

الأوضاع في ليبيا وأثر ذلك على أمن واستقرار مواطنيها، بل وعلى دول الجوار، جراء التهديد الذي تشكله المنظمات الإرهابية، والسيولة الأمنية المتمثلة في انتشار المليشيات المسلحة.

❖ ٢٠٢٠/٧/١٦ (لقاء مشايخ القبائل الليبية الممثلة للشعب الليبي):

إحنا في مصر عانينا وبنعاني من الإرهاب، شفنا ده في مصر وأسينا منه، قعدنا خمس سنوات وما زلنا لغاية دلوقتي بنجابه الإرهاب معندناش استعداد إن المليشيات دي تقرب مننا في بلدنا لكن إحنا خلال السنين اللي فاتت كلها بالكامل عمرنا ما قلنا كلمة ولا قلنا ان إحنا هندخل ليبيا، احترمناكم وخفنا على مشاعركم أن انتم تقولوا إن مصر بتستكبر بقوتها على إخوانها في ليبيا.

شكل رقم (٨) يوضح نوع الأطر المرجعية المستخدمة في الخطابات (عينة الدراسة) أثناء فترة حكم الرئيس/ عبد الفتاح السيسي



د) القوى الفاعلة المشاركة في الخطابات (عينة الدراسة) أثناء فترة حكم الرئيس/ عبد الفتاح السيسي: تنوعت القوى الفاعلة المشاركة في الخطابات الإعلامية الرسمية للدولة المصرية (عينة الدراسة) أثناء فترة حكم الرئيس/ عبد الفتاح السيسي ما بين (الرئيس/ عبد الفتاح السيسي، منظمة الأمم المتحدة، مجلس الأمن، اللجنة الأفريقية رفيعة المستوى المعنية بليبيا برئاسة الرئيس/ دنيس ساسو نجيسو، الرئيس/ أنستاسيادس (رئيس جمهورية قبرص)، الجيش المصري، الشرطة المصري، الرئيس/ دنيس ساسو نجيسو رئيس جمهورية الكونغو ورئيس اللجنة الأفريقية رفيعة المستوى، الرئيس/ بول كاجامي رئيس جمهورية رواندا، الرئيس/ سيريل رامافوزا رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، أعضاء ترويكأ رئاسة الاتحاد الأفريقي، السيد/ موسى فقيه رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيدة/ أنجيلا ميركل المستشارة الألمانية، روسيا الاتحادية، القائد العام للقوات المسلحة الليبية المشير/ خليفة حفتر، رئيس البرلمان الليبي المستشار/ عقيلة صالح، الميليشيات العسكرية، التنظيمات الإرهابية، الأطراف الإقليمية، الرئيس/ قيس سعيد رئيس الجمهورية التونسية الشقيقة، السيد/ كبرياكوس ميتسوتاكيس رئيس وزراء الجمهورية اليونانية الصديقة، الرئيس/ كلاوس يوهانس الرئيس الروماني)، وهذا ما سنعرضه فيما يلي:

١) الرئيس/ عبد الفتاح السيسي: فقد بلغ نسبة تواجده كقوى فاعلة في الخطابات الإعلامية الرسمية للدولة المصرية (عينة الدراسة) أثناء فترة حكم الرئيس/ عبد الفتاح السيسي (٦، ٥٢٪).

❖ ٢٥/٩/٢٠١٤ (الدورة ٦٩ للجمعية العامة للأمم المتحدة): قد طرحت مصر بالفعل، وتتوافق مع دول حوار ليبيا، مبادرة ترسم خطوات محددة وأفقًا واضحًا لإنهاء محنة هذا البلد الشقيق، يمكن البناء عليها للوصول إلى حل سياسي يدعم المؤسسات الليبية المنتخبة، ويسمح بالوصول إلى حل سياسي شامل، يضمن وقف الاقتتال ويحفظ وحدة الأراضي الليبية، وحتى يمكن تنفيذ ذلك، ينبغي وقف تهريب السلاح إلى ليبيا بشكل فعال، وعدم التساهل مع التيارات المتطرفة التي ترفع السلاح، وتلجأ للعنف، ولا تعترف بالعملية الديمقراطية.

❖ ٢٨/٥/٢٠١٥ (الدورة ٢٦ للقمّة العربية بشرم الشيخ): مما يستلزم تقديم كافة أشكال الدعم والمساندة للحكومة الشرعية دون إبطاء لتمكينها من أداء دورها في بسط الأمن والاستقرار في ربوع ليبيا وما يُفعل دورها في مكافحة الإرهاب ويسمح لها بالدفاع عن نفسها ضد التنظيمات الإرهابية، كما ندعم في الوقت ذاته وبكل قوة الحلول السياسية المطروحة من قبل الأمم المتحدة والرامية إلى تحقيق توافق بين أشقائنا في ليبيا وصولاً إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية/ وموقفنا واضح جلي في أننا نُدعم المسارين بذات القدر ومن جانب آخر ندعو المجتمع الدولي للإضطلاع بمسئوليته وبلورة رؤية أكثر واقعية ووضوحاً لمحاربة الإرهاب والتعامل مع كافة تنظيماته، وعدم إضاعة المزيد من الوقت، لكي لا يتصور من يرفعون السلاح أن هذا هو السبيل لتحقيق مكاسب سياسية.

❖ ٢٩/٣/٢٠١٧ (الدورة ٢٨ للقمّة العربية بالأردن): لا تزال الأزمة الليبية مستمرة لعامها السادس، ولا يخفى عليكم مدى اهتمام مصر وحرصها على استعادة الاستقرار في هذه الدولة الشقيقة، التي تربطها بمصر علاقات حوار مباشر وصلات شعبية ضاربة في أعماق التاريخ، ورغم توصل الأشقاء الليبيين إلى اتفاق سياسي في الصخيرات في عام ٢٠١٥ لإنهاء الأزمة، إلا أن الخلاف لا يزال قائماً حول سبل وآليات تنفيذه، وهو ما يعكس أهمية مواصلة العمل نحو تشجيع الأشقاء في ليبيا، على إيجاد صيغة عملية لتنفيذ الاتفاق السياسي والاستمرار في مناقشة النقاط والموضوعات المحدودة العالقة، التي تحتاج إلى التوصل إلى توافق حولها بين الأطراف الليبية. ولن تدخر مصر جهداً في سبيل دعم جهود التوصل إلى

حل ليبي توافقي، وستستمر في التعاون مع دول جوار ليبيا ومختلف القوى الدولية والإقليمية والأمم المتحدة والجامعة العربية، من أجل الدفع قدماً بمسار التسوية السياسية بدون تدخل خارجي، حتى يتمكن الشعب الليبي الشقيق من استعادة أمنه واستقراره، ويقضي على الإرهاب والتطرف، ويحفظ وحدة الأراضي الليبية وسلامتها الإقليمية ويصون مقدراتها.

❖ ٢٠١٧/١١/٢١ (قمة آية التعاون الثلاثي ٢٠١٧): وكما أكدت

بالأمس عقب لقائي مع فخامة الرئيس "أنستاسيادس"، تظل القضيتان القبرصية والفلسطينية ذات أولوية خاصة في إطار المباحثات بيننا. وفي هذا السياق، تظهر أيضاً أزمات مثل ليبيا وسوريا، وعدد من الأزمات الأخرى، كتحذُّ لنا للحفاظ على المبادئ الثابتة للقانون الدولي من جهة، ومُساندة تلك الدول وشعوبها لتخطي الأزمات الراهنة والمخاطر التي تتعرض لها من جهة أخرى. كما يظل الإرهاب خطراً كبيراً يهدد شعوب المنطقة، بل والإنسانية كلها، الأمر الذي يستدعي تكاتف كافة الدول وتسخير إمكانياتها للتصدي له، باعتبار أن توفير حياة آمنة لمواطنينا هو أبسط حقوق الإنسان التي تفرضها علينا مسؤولياتنا، فضلاً عن أهمية مجاهدة الفكر المتطرف بمختلف أنواعه.

❖ ٢٠١٨/٤/١٤ (لدورة ٢٩ للقمة العربية بالملكة العربية السعودية):

يُمكن أن يقال عن ليبيا واليمن الشقيقتين إن الحفاظ على وحدة وسلامة وعروبة هذه الدول، وقطع الطريق على أية محاولة من التنظيمات الإرهابية، ورعاها الإقليميين والدوليين، لتمزيق أوصال هذه الأوطان العربية، هي مسؤولية تقع علينا جميعاً ولن نسمح بأن تظل هذه الدول الشقيقة، مسارح لصراعات دولية وإقليمية، تمزق شعوبها وتدمر مقدراتهم. وإن مصر مستمرة في دعم كل جهد، للحفاظ على وحدة ليبيا واستعادة مؤسسات الدولة فيها، ولعلكم جميعاً تتابعون الجهود المصرية المستمرة لتوحيد المؤسسة العسكرية في ليبيا، وخلق ضمانات أمنية تنأسس عليها عملية استعادة الدولة الوطنية في ليبيا والقضاء على الإرهاب.

❖ ٢٠١٨/٧/٢٩ (جلسة "أسأل الرئيس" بالمؤتمر السادس للشباب):

ولن نتدخل في شئون أي دولة، ولا نتآمر ضد أحد، وندعم الجيش الليبي وإجراء انتخابات في أسرع وقت.

❖ ٢٠١٨/٩/٢ (زيارة أكاديمية الحزب الشيوعي الصيني): فقد تمسكت

مصر بأن مفتاح الخروج من المأزق الليبي هو المعالجة الشاملة لأزمة غياب الدولة، من خلال

حكومة تمثل جميع الليبيين وتمارس سلطاتها على جميع أنحاء ليبيا، وجيش قوي يواجه الإرهاب ويحمي الاستقرار، وانتخابات حرة تستكمل المؤسسات التشريعية للدولة.

❖ (٢٠١٨/٩/١٤) جلسة "اسأل الرئيس" بالمؤتمر الثامن للشباب: إن

ثبات الدولة المصرية وتماسكها هو السبيل الحقيقي لمعالجة أي تحدٍ محتمل، وأكد سيادته خطورة الأوضاع في العمق الغربي مع ليبيا أو الجنوبي مع السودان، وكرر تأكيده على ضرورة تحديث الخطاب الديني، مشيراً إلى الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط. بما تتمتع به من ثروات ومقدرات هائلة، لافتاً إلى أن الاضطرابات المستمرة في المنطقة ترجع إلى محاولات السيطرة على مقومات المنطقة، يضاف لها الصراعات الأيديولوجية التي اندلعت خلال السنوات الماضية. وقد أكد سيادته الأهمية المحورية لمصر ودورها في الحفاظ على أمن المنطقة.

❖ (٢٠١٨/٩/٢٥) (الدورة ٧٣ للجمعية العامة للأمم المتحدة): والمبدأ

نفسه ينطبق على سياستنا تجاه ليبيا، التي تضطلع مصر فيها بدور مركزي لدعم إعادة بناء الدولة، خاصة فيما يتعلق بتوحيد المؤسسة العسكرية لتوفير بنية قادرة على الدفاع عن ليبيا ومواجهة مخاطر الإرهاب.

❖ (٢٠١٨/١٠/١٠) (قمة آلية التعاون الثلاثي ٢٠١٨): أكدنا خلال

قمتنا اليوم أهمية عدم ترك ليبيا ساحة للتدخلات الخارجية، أو جعلها بيئة حاضنة للتنظيمات الإرهابية، وهو ما يستدعي تنفيذ اتفاق الصخيرات، وكافة عناصر المبادرة الأممية للحل السياسي في ليبيا، والتي سبق الإعلان عنها العام الماضي، مع العمل بالتوازي على توحيد المؤسسة العسكرية والأمنية في ليبيا، وتمكينها من القيام بمهامها لإنهاء الاعتماد على الميليشيات في تحقيق الأمن.

❖ (٢٠١٩/١/٢٨) (المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس الفرنسي): وقد

أكدت من جانبي وقوف مصر ومساندتها للجهود السياسية الرامية لتسوية النزاعات الإقليمية والحفاظ على الدولة الوطنية وسلامتها الإقليمية والحيلولة دون تفككها أو السماح لقوى خارجية باستمرار العمل على زعزعة استقرار وأمن المنطقة تحقيقاً لأهدافها الأيديولوجية أو مصالحها الضيقة.

❖ (٢٠١٩/٢/١٦) (خطبة الرئيس عبد الفتاح السيسي بمؤتمر ميونخ): إن

من أهم القضايا الملحة كذلك على الساحة الأفريقية هي قضية الأمن في ليبيا، وهي قضية تتطلب منا جميعاً تقديم الدعم اللازم للمسار السياسي وجهود المبعوث الأممي، والعمل على

دعم وتمكين مؤسسات الدولة بما في ذلك المؤسسة العسكرية. وقد حرصت مصر على تقديم العون للأشقاء في ليبيا لمساعدتهم على استعادة عافيتهم، وتوحيد المؤسسة العسكرية وبناء عملية سياسية مستدامة، بما يعكس إيجاباً على الشعب الليبي والوضع الإقليمي في منطقتي شمال أفريقيا والساحل الأفريقي.

❖ ٢٠١٩/٣/٣١ (القمة العربية بتونس): كما نطالب بتحرك شامل لتنفيذ كافة عناصر مبادرة الأمم المتحدة للتسوية في ليبيا، والتي اعتمدها مجلس الأمن منذ أكثر من ثمانية عشر شهراً ومرة أخرى أقول، إن عناصر التسوية قائمة ومعروفة للكافة، والمطلوب هو إرادة سياسية تتعالى على المصالح الضيقة، وتعلي مصلحة ليبيا واستقرارها فوق المزايدات السياسية والمطامع الشخصية، وأن يقف المجتمع الدولي وقفة حازمة في وجه قوى معروفة للجميع، تورطت ولا تزال في تهريب السلاح والمقاتلين إلى ليبيا، ودعم المنظمات الإرهابية بدون أي رقابة أو محاسبة.

❖ ٢٠١٩/٤/١٤ (اجتماع قمة الترويكاج و لجنة ليبيا بالاتحاد الأفريقي): إننا اليوم نطالب المجتمع الدولي بتحمل مسؤوليته كاملة وبغير إبطاء لاستئناف الحل السياسي، وندعو المبعوث الأممي د. غسان سلامة للقيام بواجبه في تيسير العودة للمفاوضات السياسية، بشكل شفاف وبما يتسق مع الاتفاق السياسي الليبي، من خلال تنشيط قنوات الاتصال مع جميع الأطراف الليبية المعنية دون استثناء والوقوف على مسافة واحدة منها جميعاً.

❖ ٢٠١٩/٦/١ (الدورة ١٤ لمؤتمر القمة الإسلامي): ليبيا، التي لا زالت تعاني من حالة انسداد سياسي وتفشي الإرهاب ونشاط الميليشيات والمرتزقة والتدخلات الأجنبية، إلى سوريا التي تعاني على مدار أكثر من ثمانية أعوام من الاقتتال الأهلي والانتهاكات الإقليمية لحدودها والتدخلات الأجنبية في شؤونها.

❖ ٢٠١٩/٨/٢٥ (قمة شراكة مجموعة السبع وأفريقيا): يقتضي تضافر الجهود الدولية لوضع حد لهذه الأزمة وهذا التهديد، وبما يضمن سلامة الشعب الليبي الشقيق، ويحفظ له مقدراته وموارده. وإن الطريق للخروج من الأزمة في ليبيا معروف، ولا يحتاج سوى للإرادة السياسية وإخلاص النوايا، للبدء في عملية تسوية سياسية شاملة، تعالج كافة جوانب الأزمة، وفي القلب منها قضية استعادة الاستقرار، والقضاء على الإرهاب وفوضى الميليشيات، وإنهاء التدخلات الخارجية في ليبيا، وضمان عدالة توزيع موارد الدولة والشفافية في انفاقها، واستكمال توحيد المؤسسات الليبية على النحو الوارد في الاتفاق السياسي الليبي.

❖ ٢٠١٩/١٠/١٨ (قمة آلية التعاون الثلاثي بالقاهرة): التوصل إلى حل سياسي شامل في ليبيا، هو السبيل الوحيدة لتحقيق الاستقرار بها، وضرورة المعالجة الشاملة لجذور الأزمة الليبية، عبر الالتزام بتطبيق عناصر خطة الأمم المتحدة، التي اعتمدها مجلس الأمن نهاية عام ٢٠١٧، وتوحيد مؤسسات الدولة الليبية وتحقيق الرقابة البرلمانية على القرار السياسي والاقتصادي الليبي، بالإضافة إلى المواجهة الحاسمة للتدخلات الخارجية، الرامية لاستمرار عدم الاستقرار في ليبيا عبر دعم الميليشيات الإرهابية بها.

❖ ٢٠٢٠/١/١٩ (قمة برلين حول الأزمة الليبية): لقد احتضنت القاهرة عددًا هائلًا من الاجتماعات اندرج بعضها في الإطار الاجتماعي عبر استقبال ممثلي القبائل، وبعضها في السياق السياسي عبر استقبال البرلمانيين وأطراف المعادلة السياسية الليبية، كما كان لنا جهد ملموس في العمل على توحيد المؤسسة العسكرية الليبية، وقد حرصنا على أن تكون إسهاماتنا منسقة وداعمة لجهود الأمم المتحدة المتفق عليها دوليًا سعيًا لوضع ليبيا على طريق الحل المنشود لأزمته الممتدة والمزمنة.

❖ ٢٠٢٠/٢/٨ (مجلس السلم والأمن الأفريقي حول ليبيا والساحل): الدعوة لإيجاد وسيلة لنسوية سلمية للأزمة؛ تقضى على حالة التهميش لبعض المناطق الليبية؛ وتتيح التوزيع العادل لعوائد الثروة وكذا السلطة، وتسمح بإعادة بناء مؤسسات دولة في ليبيا تكون قادرة على الاضطلاع بمسئولياتها تجاه مواطنيها، فضلًا عن دورها ومسئوليتها في ضبط حدودها لحفظ أمن ليبيا والحيلولة دون تهديد أمن دول جوارها انطلاقًا من أراضيها.

❖ ٢٠٢٠/٦/٦ (مبادرة إعلان القاهرة بشأن ليبيا): كما أكد على متابعة مصر عن كثب وبالتنسيق مع الأخوة الليبيين لكافة التطورات الميدانية التي تحدث في ليبيا، ورفضها الكامل لكافة أشكال التصعيد التي من شأنها زيادة تعقيد المشهد الليبي، وتذرع بعواقب وخيمة في كامل المنطقة.

❖ ٢٠٢٠/٦/٢٠ (تفقد الوحدات المقاتلة بالمنطقة الغربية): الدولة المصرية باتت تتوفر له الشرعية الدولية سواء في إطار ميثاق الأمم المتحدة (حق الدفاع عن النفس)، أو بناء على السلطة الشرعية الوحيدة المنتخبة من الشعب الليبي (مجلس النواب).

❖ ٢٠٢٠/٧/١٢ (المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس الفرنسي): أن الحل السياسي الشامل في ليبيا الذي يعالج كافة جوانب الأزمة هو السبيل الوحيدة لتحقيق الاستقرار لهذا البلد الشقيق والحفاظ على وحدته الإقليمية وأكدنا على ضرورة تفكيك

المليشيات المسلحة وخروج كافة القوات الأجنبية من ليبيا تنفيذًا لما تم الاتفاق عليه خلال اجتماعات اللجنة العسكرية "٥ + ٥".

❖ (لقاء مشايخ القبائل الليبية الممثلة للشعب الليبي): ٢٠٢٠/٧/١٦

اللي عاوزينه حاجة واحدة الاستقرار والسلام لكم وليبيا ، إحنا مصير مشترك، ودائمًا كانت مصر وليبيا في مواجهة التحديات ومواجهة الاستعمار وده مش هيتغير، مش عاوز أطيل عليكم أكثر من كده يعني، أتمنى إن ربنا سبحانه وتعالى يوفقنا جميعًا، وبقول تاني إن الموضوع اللي إحنا موجودين بصدده هو مستقبل ليبيا ومستقبل أبنائكم وأحفادكم، إحنا موجودين هنا بنتكلم مش في مستقبل الحاضرين خلاص إحنا كبار كلنا يعني سننا يعني لكن الأجيال القادمة اللي هي حطت حياتها ومستقبلها في رقبتنا فهل يا ترى هنحافظ على مستقبلهم ولا هنضيعهم، هنضيع ولادنا وولاد ولادنا ولا نحافظ عليهم.!

❖ (الدورة ٧٥ للجمعية العامة للأمم المتحدة): ٢٠٢٠/٩/٢٢

مواصلة القتال وتجاوز الخط الأحمر ممثلًا في خط "سرت - الجفرة" ستصدي مصر له دفاعًا عن أمنها القومي وسلامة شعبها كما نجد الدعوة لكل الأطراف للعودة إلى المسار السياسي بغية تحقيق السلام والأمن والاستقرار الذي يستحقه شعب ليبيا الشقيق.

❖ (المؤتمر الصحفي لقمة آلية التعاون الثلاثي): ٢٠٢٠/١٠/٢١

في ليبيا حيث ناقشنا آخر التطورات في هذا الملف المهم وتوافقنا على ضرورة عقد الانتخابات المقررة في ديسمبر ٢٠٢١ وفقًا لخارطة الطريق التي أقرها أشقاؤنا الليبيون وكذا على حتمية خروج كافة القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا تنفيذًا للمقررات الدولية ذات الصلة وبما يعيد لليبيا سيادتها ووحدها ويحفظ سلامة أراضيها ويرسخ قرارها بيد أبنائها.

❖ (المؤتمر الصحفي المشترك مع رئيس الجمهورية التونسية): ٢٠٢١/٤/١٠

ضرورة تفعيل الدور العربي إزاء هذه الأزمة، ورحبنا بما تم التوصل إليه مؤخرًا من تشكيل السلطة التنفيذية في ليبيا. وأكدنا على استعدادنا لتقديم كافة أشكال الدعم لها بما يمكنها من أداء دورها في إدارة المرحلة الانتقالية، وعقد الانتخابات في موعدها المقرر نهاية العام الجاري وإنهاء التدخلات الخارجية وخروج كافة القوات الأجنبية والمرتزقة والمقاتلين والإرهابيين الأجانب من ليبيا، بما يضمن استعدادها لاستقرارها الكامل والمنشود ويصون سيادتها ووحدة أراضيها ومقدرات الشعب الليبي الشقيق.

❖ ٢٠٢١/٦/٢١ (المؤتمر الصحفي المشترك مع رئيس الوزراء اليوناني):

توافقنا على دعم أشقائنا الليبيين في إجراء الاستحقاق الانتخابي في موعده المقرر نهاية العام الجاري وتذليل أية عقبات قد تحول دون إجراء الانتخابات في موعدها مع التشديد على أهمية خروج كافة القوات الأجنبية والمرترقة من الأراضي الليبية دون ممانعة وتفكيك الميليشيات المسلحة بما يضمن استعادة عودة ليبيا لأبنائها واستعادتها لسيادتها ووحدة أراضيها واستقرارها.

❖ ٢٠٢١/١٠/١٧ (المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس الروماني):

أكدنا خلال الاجتماع مع فخامة رئيس رومانيا، على تطلعنا لعقد الاستحقاق الانتخابي في ليبيا يوم ٢٤ ديسمبر ٢٠٢١. بما يتيح للشعب الليبي الشقيق فرصة اختيار حكومة موحدة تحفظ أمن واستقرار ووحدة وسيادة ليبيا، مع التشديد على أهمية الالتزام بمقررات الأمم المتحدة ولاسيما قرار مجلس الأمن، رقم "٢٥٧٠" الداعي لسحب جميع عناصر المرترقة والقوات الأجنبية من الأراضي الليبية، مع عدم استغلال الساحة الليبية لتحقيق مصالح وأغراض سياسية لأطراف أخرى.

❖ ٢٠٢١/١١/٩ (اجتماع رؤساء أجهزة المنتدى العربي الاستخباري):

إن مصر لم ولن تألوا أي جهد في مساعدة الأشقاء في ليبيا، على الوصول ببلدهم إلى بر الأمان، من خلال السير على طريق الحل السياسي الشامل، الذي يتضمن خطوات وإجراءات متزامنة، تستند إلى توحيد المؤسسة العسكرية، وخروج القوات الأجنبية والمرترقة وإنهاء ظاهرة الميليشيات المسلحة، وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة في مواعيدها المحددة.

❖ ٢٠٢١/١١/١٢ (مؤتمر باريس الدولي حول ليبيا): أن مصر كانت

وستظل داعمة للشعب الليبي وللجهود الدولية والإقليمية المتواصلة لتحقيق طموحاته مع تقديرنا في هذا الإطار لجهود مسار برلين، ودول حوار ليبيا، والبعثة الأممية للدعم في ليبيا، والمنظمات الإقليمية المختلفة.

٢) منظمة الأمم المتحدة: وقد كانت نسبة تواجده كقوى فاعلة في الخطابات الإعلامية الرسمية

للدولة المصرية (عينة الدراسة) أثناء فترة حكم الرئيس/ عبد الفتاح السيسي (٧,٨٠%).

❖ ٢٠١٨/٩/٢٥ (الدورة ٧٣ للجمعية العامة للأمم المتحدة): مبادرة

الأمم المتحدة للمعالجة الشاملة للأزمة الليبية دون تحقيق تقدم في تنفيذها، وهو ما يستوجب منا تجديد التزامنا بالحل السياسي كما تضمنته عناصر تلك المبادرة، بصورة غير منقوصة. فلا

بمجال حلول جزئية في ليبيا أو سوريا أو اليمن. فالأزمات الكبرى تحتاج لمعالجات شاملة، وليس لحلول جزئية، إن أردنا تجاوز استنزاف البشر والموارد، والبدء في مرحلة البناء.

❖ ٢٠١٩/٣/٣١ (القمة العربية بتونس): مبادرة الأمم المتحدة للتسوية في ليبيا.

❖ ٢٠١٩/١٠/١٨ (قمة آلية التعاون الثلاثي بالقاهرة): عناصر خطة

الأمم المتحدة، التي اعتمدها مجلس الأمن نهاية عام ٢٠١٧، وتوحيد مؤسسات الدولة الليبية وتحقيق الرقابة البرلمانية على القرار السياسي والاقتصادي الليبي.

❖ ٢٠٢٠/١/١٩ (قمة برلين حول الأزمة الليبية): التي انعقد هذا المؤتمر

برعايتها وتحت مظلتها فقد قدمت جهودًا مثمّة على مدار السنوات الماضية بهدف إحلال السلام والأمن في ليبيا.

❖ ٢٠٢٠/٦/٢٠ (تفقد الوحدات المقاتلة بالمنطقة الغربية): انطلاقاً من

حرص مصر على تحقيق الاستقرار السياسي والأمني للدولة الليبية، خاصة وأن استقرار ليبيا هو جزء لا يتجزأ من استقرار مصر، وفي إطار العلاقات الخاصة التي تربط البلدين

٣) مجلس الأمن: وتمثلت نسبة تواجده كقوى فاعلة في الخطابات الإعلامية الرسمية

للدولة المصرية (عينة الدراسة) أثناء فترة حكم الرئيس/ عبد الفتاح السيسي (٥٣,٥%).

❖ ٢٠١٩/٣/٣١ (القمة العربية بتونس): اعتمد مجلس الأمن منذ أكثر

من ثمانية عشر شهراً مبادرة الأمم المتحدة للتسوية في ليبيا.

❖ ٢٠١٩/١٠/١٨ (قمة آلية التعاون الثلاثي بالقاهرة): اعتماد مجلس

الأمن عناصر خطة الأمم المتحدة، التي اعتمدها مجلس الأمن نهاية عام ٢٠١٧، وتوحيد مؤسسات الدولة الليبية وتحقيق الرقابة البرلمانية على القرار السياسي والاقتصادي الليبي.

٤) اللجنة الأفريقية رفيعة المستوى المعنية بليبيا برئاسة الرئيس/ دنيس ساسو

نجيسو: فقد اتضح أن نسبة تواجده كقوى فاعلة في الخطابات الإعلامية الرسمية للدولة المصرية (عينة الدراسة) أثناء فترة حكم الرئيس/ عبد الفتاح السيسي (٥٣,٥%).

❖ ٢٠٢٠/١/١٩ (قمة برلين حول الأزمة الليبية): تؤكد الإسهامات

القيمة التي تقدمها، والداعمة للحل السياسي، حيث أسهمت العديد من الأطراف عبر اتصالاتها وتأثيرها أثناء مختلف مراحل الأزمة في الدفع نحو التسوية.

- ❖ ٢٠٢٠/٢/٨ (مجلس السلم والأمن الأفريقي حول ليبيا والساحل):
حرص رئيسها على مزيد من الانخراط الأفريقي في جهود التوصل لحل سياسي للأزمة الليبية.
- ٥) الرئيس/ أنستاسيادس (رئيس جمهورية قبرص): وتبين أن نسبة تواجده كقوى فاعلة في الخطابات الإعلامية الرسمية للدولة المصرية (عينة الدراسة) أثناء فترة حكم الرئيس/ عبد الفتاح السيسي (٨, ١٪).
- ❖ ٢٠١٧/١١/٢١ (قمة آية التعاون الثلاثي ٢٠١٧): انطلاقاً من شعور كامل بالمسؤولية تجاه المنطقة التي ننتمي إليها، فإن مصر وقبرص واليونان تلتزم ببذل كافة الجهود الممكنة لمحاولة إعادة الأمن والاستقرار لمنطقة شرق المتوسط، والتصدي بكل حزم للمشكلات التي تعاني منها تلك المنطقة.
- ٦) الجيش المصري: وقد كان نسبة تواجده كقوى فاعلة في الخطابات الإعلامية الرسمية للدولة المصرية (عينة الدراسة) أثناء فترة حكم الرئيس/ عبد الفتاح السيسي (٨, ١٪).
- ❖ ٢٠١٨/٧/٢٩ (جلسة "أسأل الرئيس" بالمؤتمر السادس للشباب):
يتم يومياً تدمير سيارات محملة بالأسلحة والذخائر والمواد المهربة، والموقف الأمني مستقر، والجيش والشرطة يبذلان جهوداً كبيرة في هذا الصدد.
- ٧) الشرطة المصري: بلغت نسبة تواجده كقوى فاعلة في الخطابات الإعلامية الرسمية للدولة المصرية (عينة الدراسة) أثناء فترة حكم الرئيس/ عبد الفتاح السيسي (٨, ١٪).
- ❖ ٢٠١٨/٧/٢٩ (جلسة "أسأل الرئيس" بالمؤتمر السادس للشباب):
يتم يومياً تدمير سيارات محملة بالأسلحة والذخائر والمواد المهربة، والموقف الأمني مستقر، والجيش والشرطة يبذلان جهوداً كبيرة في هذا الصدد.
- ٨) الرئيس/ دينيس ساسونجيسو رئيس جمهورية الكونغو ورئيس اللجنة الأفريقية رفيعة المستوى: وقد كانت نسبة تواجده كقوى فاعلة في الخطابات الإعلامية الرسمية للدولة المصرية (عينة الدراسة) أثناء فترة حكم الرئيس/ عبد الفتاح السيسي (٨, ١٪).
- ❖ ٢٠١٩/٤/١٤ (اجتماع قمة الترويكاف و لجنة ليبيا بالاتحاد الأفريقي):
قيامه بمبادرة كريمة لاقتراح عقد هذا الاجتماع في القاهرة لمناقشة الأزمة الليبية والتوصل إلى حلول لها.

٩) الرئيس/ بول كاجامي رئيس جمهورية رواندا: وتمثلت نسبة تواجده كقوى فاعلة في الخطابات الإعلامية الرسمية للدولة المصرية (عينة الدراسة) أثناء فترة حكم الرئيس/ عبد الفتاح السيسي (٨, ١%).

❖ ٢٠١٩/٤/١٤ (اجتماع قمة الترويكاف و لجنة ليبيا بالاتحاد الأفريقي): سرعة استجابتهم للدعوة لهذه القمة، تأكيداً على مسؤولية الاتحاد الأفريقي تجاه ليبيا، والتزامه بدعم الحل السياسي وعودة الاستقرار إليها، انطلاقاً من مبدأ راسخ في الاتحاد الأفريقي منذ تأسيسه، وهو العمل على إيجاد حلول أفريقية لمشاكل القارة، والرفض القاطع للتدخل الخارجي.

١٠) الرئيس/ سيريل رامافوزا رئيس جمهورية جنوب أفريقيا: وتبين أن نسبة تواجده نسبة تواجده كقوى فاعلة في الخطابات الإعلامية الرسمية للدولة المصرية (عينة الدراسة) أثناء فترة حكم الرئيس/ عبد الفتاح السيسي (٨, ١%).

❖ ٢٠١٩/٤/١٤ (اجتماع قمة الترويكاف و لجنة ليبيا بالاتحاد الأفريقي): سرعة استجابتهم للدعوة لهذه القمة، تأكيداً على مسؤولية الاتحاد الأفريقي تجاه ليبيا، والتزامه بدعم الحل السياسي وعودة الاستقرار إليها، انطلاقاً من مبدأ راسخ في الاتحاد الأفريقي منذ تأسيسه، وهو العمل على إيجاد حلول أفريقية لمشاكل القارة، والرفض القاطع للتدخل الخارجي.

١١) أعضاء ترويكاف رئاسة الاتحاد الأفريقي: وكانت نسبة تواجده كقوى فاعلة في الخطابات الإعلامية الرسمية للدولة المصرية (عينة الدراسة) أثناء فترة حكم الرئيس/ عبد الفتاح السيسي (٨, ١%).

❖ ٢٠١٩/٤/١٤ (اجتماع قمة الترويكاف و لجنة ليبيا بالاتحاد الأفريقي): سرعة استجابتهم للدعوة لهذه القمة، تأكيداً على مسؤولية الاتحاد الأفريقي تجاه ليبيا، والتزامه بدعم الحل السياسي وعودة الاستقرار إليها، انطلاقاً من مبدأ راسخ في الاتحاد الأفريقي منذ تأسيسه، وهو العمل على إيجاد حلول أفريقية لمشاكل القارة، والرفض القاطع للتدخل الخارجي.

١٢) السيد/ موسى فقيه رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي: وقد بلغ نسبة تواجده كقوى فاعلة في الخطابات الإعلامية الرسمية للدولة المصرية (عينة الدراسة) أثناء فترة حكم الرئيس/ عبد الفتاح السيسي (٨, ١%).

❖ ٢٠١٩/٤/١٤ (اجتماع قمة الترويكا ولجنة ليبيا بالاتحاد الأفريقي):
سرعة استجابتهم للدعوة لهذه القمة، تأكيداً على مسؤولية الاتحاد الأفريقي تجاه ليبيا، والتزامه بدعم الحل السياسي وعودة الاستقرار إليها، انطلاقاً من مبدأ راسخ في الاتحاد الأفريقي منذ تأسيسه، وهو العمل على إيجاد حلول أفريقية لمشاكل القارة، والرفض القاطع للتدخل الخارجي.

١٣) السيدة/ أنجيلا ميركل المستشارة الألمانية: وتمثلت نسبة تواجده كقوى فاعلة في الخطابات الإعلامية الرسمية للدولة المصرية (عينة الدراسة) أثناء فترة حكم الرئيس/ عبد الفتاح السيسي (٨, ١%).

❖ ٢٠٢٠/١/١٩ (قمة برلين حول الأزمة الليبية): لقيامها بالقمة.

١٤) روسيا الاتحادية: واتضح أن نسبة تواجده كقوى فاعلة في الخطابات الإعلامية الرسمية للدولة المصرية (عينة الدراسة) أثناء فترة حكم الرئيس/ عبد الفتاح السيسي (٨, ١%).

❖ ٢٠٢٠/١/١٩ (قمة برلين حول الأزمة الليبية): الجهد الذي بذل مؤخراً من قبل روسيا الاتحادية وما قامت به من مساعي قبل أيام من انعقاد مؤتمرنا على صعيد الإسهام في وقف إطلاق النار والاقتتال في ليبيا كان يهدف إلى حقن دماء الشعب الليبي الشقيق وإتاحة الظروف الملائمة كي ينعقد مؤتمر اليوم لاستكمال المسيرة نحو حل سياسي شامل في ليبيا.

١٥) القائد العام للقوات المسلحة الليبية المشير/ خليفة حفتر: وبلغ نسبة تواجده نسبة تواجده كقوى فاعلة في الخطابات الإعلامية الرسمية للدولة المصرية (عينة الدراسة) أثناء فترة حكم الرئيس/ عبد الفتاح السيسي (٨, ١%).

❖ ٢٠٢٠/٦/٦ (مبادرة إعلان القاهرة بشأن ليبيا): جاء إلى القاهرة للتشاور حول تطورات الأوضاع الأخيرة في ليبيا، اللذين رحبا بالدعوة، حيث أسفر اللقاء عن توافق القادة الليبيين على إطلاق إعلان القاهرة متضمناً مبادرة لبيبة ليبيا كأساس لحل الأزمة في ليبيا، في إطار قرارات الأمم المتحدة، والجهود السابقة في "باريس"، و"روما"، و"أبوظبي"، وأخيراً في "برلين".

١٦) رئيس البرلمان الليبي المستشار/ عقيلة صالح: تبين أن نسبة تواجده كقوى فاعلة في الخطابات الإعلامية الرسمية للدولة المصرية (عينة الدراسة) أثناء فترة حكم الرئيس/ عبد الفتاح السيسي (٨, ١%).

❖ ٢٠٢٠/٦/٦ (مبادرة إعلان القاهرة بشأن ليبيا): جاء إلى القاهرة للتشاور حول تطورات الأوضاع الأخيرة في ليبيا، اللذين رحبا بالدعوة، حيث أسفر اللقاء عن توافق القادة الليبيين على إطلاق إعلان القاهرة متضمنا مبادرة ليبية كأساس لحل الأزمة في ليبيا، في إطار قرارات الأمم المتحدة، والجهود السابقة في "باريس"، و"روما"، و"أبوظي"، وأخيراً في "برلين".

(١٧) الميليشيات العسكرية: وقد بلغ نسبة تواجده كقوى فاعلة في الخطابات الإعلامية الرسمية للدولة المصرية (عينه الدراسة) أثناء فترة حكم الرئيس/ عبد الفتاح السيسي (٨, ١%).

❖ ٢٠٢٠/٦/٢٠ (تفقد الوحدات المقاتلة بالمنطقة الغربية): سيطرة القوى الخارجية الداعمة بقوة للمليشيات المتطرفة والمرترقة على قرار أحد أطراف النزاع لم تسمح بوضع قرار وقف إطلاق النار موقع التنفيذ وإنما دفعت لمواصلة حرق القرارات الدولية وانتهاك سيادة الدولة الليبية بنقل السلاح والمرترقة، وتوجيه رسائل عدائية لدول الجوار وهو ما سجلته التقارير الأمية والأطراف الدولية المراقبة للحدود الليبية.

(١٨) التنظيمات الإرهابية: وتمثلت نسبة تواجده كقوى فاعلة في الخطابات الإعلامية الرسمية للدولة المصرية (عينه الدراسة) أثناء فترة حكم الرئيس/ عبد الفتاح السيسي (٨, ١%).

❖ ٢٠٢٠/٦/٢٠ (تفقد الوحدات المقاتلة بالمنطقة الغربية): سيطرة القوى الخارجية الداعمة بقوة للمليشيات المتطرفة والمرترقة على قرار أحد أطراف النزاع لم تسمح بوضع قرار وقف إطلاق النار موقع التنفيذ وإنما دفعت لمواصلة حرق القرارات الدولية وانتهاك سيادة الدولة الليبية بنقل السلاح والمرترقة، وتوجيه رسائل عدائية لدول الجوار وهو ما سجلته التقارير الأمية والأطراف الدولية المراقبة للحدود الليبية.

(١٩) الأطراف الإقليمية: وكانت نسبة تواجده كقوى فاعلة في الخطابات الإعلامية الرسمية للدولة المصرية (عينه الدراسة) أثناء فترة حكم الرئيس/ عبد الفتاح السيسي (٨, ١%).

❖ ٢٠٢٠/٩/٢٢ (الدورة ٧٥ للجمعية العامة للأمم المتحدة): ووقف التدخل السافر من بعض الأطراف الإقليمية في الشؤون الليبية.

(٢٠) الرئيس/ قيس سعيد رئيس الجمهورية التونسية الشقيقة: وتمثلت نسبة تواجده كقوى فاعلة في الخطابات الإعلامية الرسمية للدولة المصرية (عينه الدراسة) أثناء فترة حكم الرئيس/ عبد الفتاح السيسي (٨, ١%).

❖ ٢٠٢١/٤/١٠ (المؤتمر الصحفي المشترك مع رئيس الجمهورية التونسية): استعدادنا لتقديم كافة أشكال الدعم لها بما يمكنها من أداء دورها في إدارة المرحلة الانتقالية، وعقد الانتخابات في موعدها المقرر نهاية العام الجاري وإنهاء التدخلات الخارجية وخروج كافة القوات الأجنبية والمرتزقة والمقاتلين والإرهابيين الأجانب من ليبيا، بما يضمن استعادتها لاستقرارها الكامل والمنشود وبصون سيادتها ووحدة أراضيها ومقدرات الشعب الليبي الشقيق.

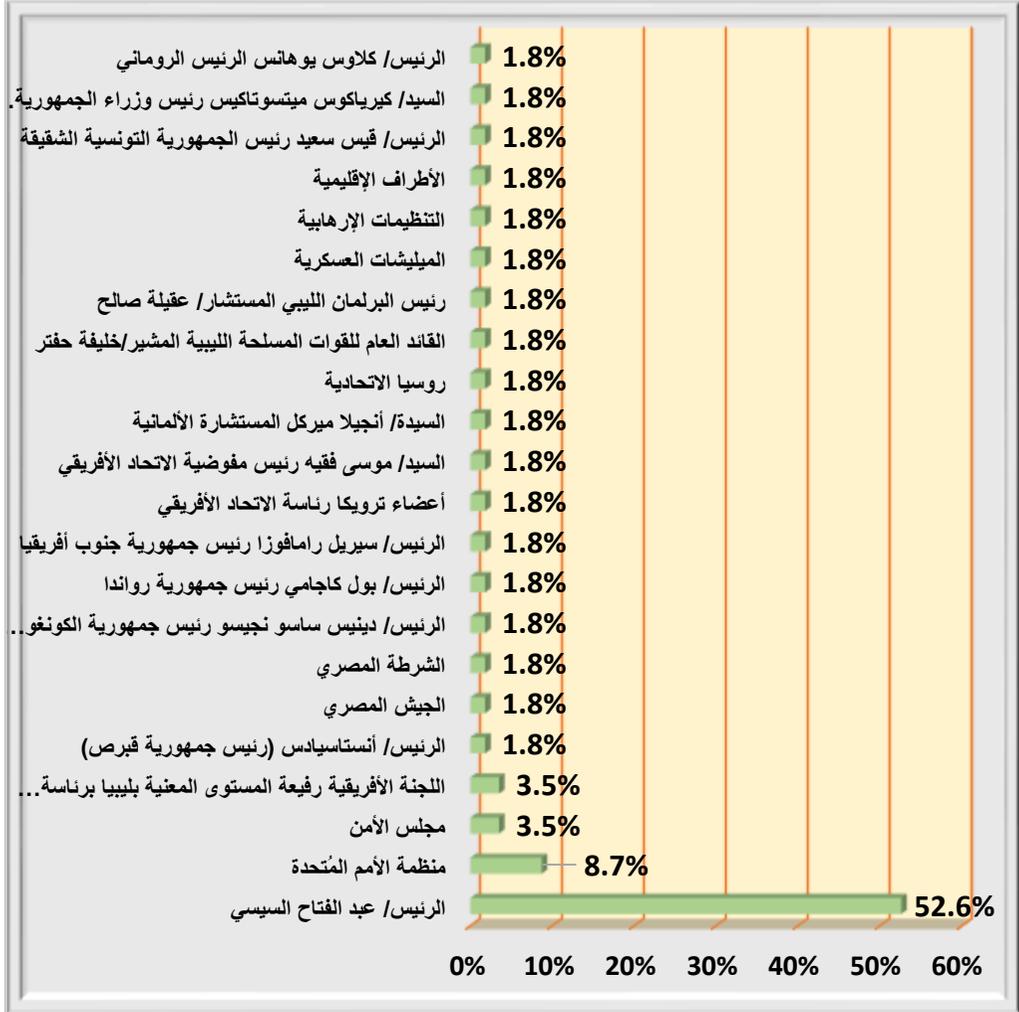
٢١) السيد/ كيرياكوس ميتسوتاكيس رئيس وزراء الجمهورية اليونانية الصديقة: واتضح أن نسبة تواجده كقوى فاعلة في الخطابات الإعلامية الرسمية للدولة المصرية (عينة الدراسة) أثناء فترة حكم الرئيس/ عبد الفتاح السيسي (٨, ١%) .

❖ ٢٠٢١/٦/٢١ (المؤتمر الصحفي المشترك مع رئيس الوزراء اليوناني): توافقنا على دعم أشقائنا الليبيين في إجراء الاستحقاق الانتخابي في موعده المقرر نهاية العام الجاري وتذليل أية عقبات قد تحول دون إجراء الانتخابات في موعدها مع التشديد على أهمية خروج كافة القوات الأجنبية والمرتزقة من الأراضي الليبية دون ممانعة وتفكيك الميليشيات المسلحة بما يضمن استعادة عودة ليبيا لأبنائها واستعادتها لسيادتها ووحدة أراضيها واستقرارها.

٢٢) الرئيس/ كلاوس يوهانس الرئيس الروماني: وبلغت نسبة تواجده كقوى فاعلة في الخطابات الإعلامية الرسمية للدولة المصرية (عينة الدراسة) أثناء فترة حكم الرئيس/ عبد الفتاح السيسي (٨, ١%) .

❖ ٢٠٢١/١٠/١٧ (المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس الروماني): أكدنا خلال الاجتماع مع فخامة رئيس رومانيا، على تطلعنا لعقد الاستحقاق الانتخابي في ليبيا يوم ٢٤ ديسمبر ٢٠٢١ بما يتيح للشعب الليبي الشقيق فرصة اختيار حكومة موحدة تحفظ أمن واستقرار ووحدة وسيادة ليبيا، مع التشديد على أهمية الالتزام بمقررات الأمم المتحدة ولاسيما قرار مجلس الأمن، رقم "٢٥٧٠" الداعي لسحب جميع عناصر المرتزقة والقوات الأجنبية من الأراضي الليبية، مع عدم استغلال الساحة الليبية لتحقيق مصالح وأغراض سياسية لأطراف أخرى.

شكل رقم (٩) يوضح القوى الفاعلة المشاركة في الخطابات
عينة الدراسة) أثناء فترة حكم الرئيس/ عبد الفتاح السيسي



الموامش

- (١) منى محمد الطوخي (٢٠٢٢) أطر معالجة الصحف الإلكترونية للأزمات الخارجية، أزمة مصر وتركيا نموذجاً، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، (٧٨)، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، القاهرة.
- (٢) دعاء فكري عبد الله (٢٠٢٢) أطر المعالجة الصحفية لأزمة العمالة المؤقتة في ظل انتشار كوفيد ١٩ بالصحف الإلكترونية المصرية خلال عامي ٢٠٢٠ - ٢٠٢١، مجلة البحوث الإعلامية، (٦١)، كلية الإعلام، جامعة الأزهر، القاهرة.
- (٣) حسن محمد فرحات (٢٠٢٢) معالجة الصحافة المصرية اليومية للمبادرات الصحية الوطنية "دراسة تحليلية في الفترة من يوليو ٢٠١٨ إلى ديسمبر ٢٠٢١، مجلة البحوث الإعلامية، (٦١)، كلية الإعلام، جامعة الأزهر، القاهرة.
- (٤) وفاء السيد محمد سالم (٢٠٢٢) أطر تناول مواقع الصحف الإلكترونية لنتيجة الثانوية العامة (٢٠٢٠ / ٢٠٢١) واتجاه الجمهور نحوها، المجلة لعلمية لبحوث الصحافة، (٢٣)، الجزء الأول، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، القاهرة.
- (٥) خلود محمد صبرى السواح (٢٠٢٠) أطر تغطية الصحف الإلكترونية العربية والأجنبية لأحداث الإرهاب في مصر خلال الفترة بين ٢٠١٦-٢٠١٨: دراسة تحليلية، مجلة البحوث الإعلامية، (٥٥)، كلية الإعلام، جامعة الأزهر، القاهرة، ص ١٢١٧-١٢٧٨.
- 6) Ilmo Ilkka (2020) Enemy Of Enemies Framing Of Daesh In The UK And US Media, MA, Faculty of Information Technology and Communication Sciences, Tampere University.**
- (٧) محمد عبد الحميد (١٩٩٧) بحوث الصحافة، ط٢، عالم الكتب، القاهرة، ص ٨١.
- (٨) محمود عكاشة (٢٠١٦) الخطاب الإعلامي وأثره في هوية الأمة والواقع السياسي، ط١، دار النشر للجامعات، القاهرة، ص ١١.
- (٩) ديان مكدونيل (٢٠٠١) مقدمة في نظريات الخطاب، ترجمة: د.عز الدين إسماعيل، ط١، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ص ٣٠.
- (١٠) عبد الوهاب المسيري (٢٠٠٥) في الخطاب والمصطلح الصهيوني: دراسة نظرية وتطبيقية، ط٢، الشروق، القاهرة، ص ٧٤.

مراجع الدراسة:

أولاً: المراجع العربية:

- (١) حسن محمد فرحات (٢٠٢٢) معالجة الصحافة المصرية اليومية للمبادرات الصحية الوطنية "دراسة تحليلية في الفترة من يوليو ٢٠١٨ إلى ديسمبر ٢٠٢١، مجلة البحوث الإعلامية، (٦١)، كلية الإعلام، جامعة الأزهر، القاهرة.
- (٢) خلود محمد صبري السواح (٢٠٢٠) أطر تغطية الصحف الإلكترونية العربية والأجنبية لأحداث الإرهاب في مصر خلال الفترة بين ٢٠١٦-٢٠١٨: دراسة تحليلية، مجلة البحوث الإعلامية، (٥٥)، كلية الإعلام، جامعة الأزهر، القاهرة.
- (٣) دعاء فكري عبد الله (٢٠٢٢) أطر المعالجة الصحفية لأزمة العمالة المؤقتة في ظل انتشار كوفيد١٩ بالصحف الإلكترونية المصرية خلال عامي ٢٠٢٠ - ٢٠٢١، مجلة البحوث الإعلامية، (٦١)، كلية الإعلام، جامعة الأزهر، القاهرة.
- (٤) ديان مكدونيل (٢٠٠١) مقدمة في نظريات الخطاب، ترجمة: د.عز الدين إسماعيل، ط١، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.
- (٥) عبد الوهاب المسيري (٢٠٠٥) في الخطاب والمصطلح الصهيوني: دراسة نظرية وتطبيقية، ط٢، الشروق، القاهرة.
- (٦) محمد عبد الحميد (١٩٩٧) بحوث الصحافة، ط٢، عالم الكتب، القاهرة.
- (٧) محمود عكاشة (٢٠١٦) الخطاب الإعلامي وأثره في هوية الأمة والواقع السياسي، ط١، دار النشر للجامعات، القاهرة.
- (٨) منى محمد الطوخي (٢٠٢٢) أطر معالجة الصحف الإلكترونية للأزمات الخارجية، أزمة مصر وتركيا نموذجاً، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، (٧٨)، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، القاهرة.
- (٩) وفاء السيد محمد سالم (٢٠٢٢) أطر تناول مواقع الصحف الإلكترونية لنتيجة الثانوية العامة (٢٠٢٠ / ٢٠٢١) واتجاه الجمهور نحوها، المجلة لعلمية لبحوث الصحافة، (٢٣)، الجزء الأول، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، القاهرة.